الآثار النفسية والاجتماعية للعنف الرقمي على النساء والفتيات في الأردن

أغسطس
2022

رانيا صرايرة

secdev.foundation

سلامة@

عرفان وتقدير

الفريق البحثي

رانيا الصرايرة هي صحفية وناشطة في حقوق الإنسان من الأردن، حاصلة على درجة الماجستير في حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية. تتمتع بخبرة تزيد عن ٢٠ عامًا في مجال الإعلام، وهي أيضا منسقة لشبكة مناهضة العنف الرقمي ضد الصحفيات في الأردن. كعضوة في نقابة الصحفيين الأردنيين، حصلت على جوائز وطنية لتقاريرها أبحاث هامور الاستقصائية. رانيا أيضًا مدربة معتمدة من منظمة العمل الدولية، وتعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الفئات المهمشة.

مؤسسة سيكديف (SecDev Foundation)

دعم فريق سلام@ التابع لمؤسسة سيكديف هذا البحث بصفته واحد من سلسلة تتضمن أكثر من 20 دراسة حول الأبعاد النفسية والاجتماعية والقانونية للعنف الرقمي ضد المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. الآراء في هذه الدراسة هي مسؤولية فريق البحث والتحرير حصرًا. منذ عام 2011، عملت هذه المنظمة غير الحكومية التي تتخذ من كندا مقراً لها على الصعيد العالمي لتعزيز المرونة الرقمية بين الفئات المستضعفة - وخاصة النساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني المعرضة للخطر.

الملكية الفكرية

© مؤسسة سيكديف 2022

هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0 دولي. تسمح لكم هذه الرخصة بتوزيع المادة وتكييفها ولكنها تتطلب منكم نسب الفضل لمنشأها. للاطلاع على نسخة من هذه الرخصة، يرجى زيارة الرابط:

creativecommons.org/licenses/by/4.0/deed.ar

المحتويات

ملخص تنفيذي 4

مقدمة 8

التعريفات 9
مشكلة الدراسة 10
أهداف الدراسة 10
أهمية الدراسة 11
منهجية الدراسة 11

تحليل البيئة القانونية للعنف الرقمي في الاردن 12

مسح دراسة الآثار الاجتماعية والنفسية للعنف الرقمي 15

طريقة جمع البيانات 15
أداة جمع البيانات 15
أداة التحليل الاحصائي 18
الاعتبارات الأخلاقية 19

نتائج المسح 20

العنف الرقمي على الناشطات و الإعلاميات 55

التوصيات 59

ملخص تنفيذي

نظرا لتزايد حالات العنف الرقمي في الأردن، خاصة المُرتكب ضد النساء والفتيات، حيث تشير أرقام صادرة عن وحدة الجرائم الالكترونية التابعة لمديرية الامن العام الى ارتفاع قضايا الجرائم الإلكترونية المسجلة في الأردن بمقدار ألفي قضية عام 2020 بمقارنتها مع العام الذي قبله، حيث بلغ عدد قضايا الجرائم الإلكترونية لعام 2020 (9500) قضية، فيما سجلت 7500 قضية عام 2019، حاولت هذه الدراسة تحليل الأثار النفسية والاجتماعية للعنف الرقمي على النساء والفتيات في الاردن.

اعتمدت هذه الدراسة في النتائج التي خلصت لها، بشكل اساسي، على نتائج مسح أعده فريق إعداد الدراسة، حيث تم استطلاع آراء وتجارب (525) سيدة وفتاة يعشن في الاردن، من خلال توزيع استبيان يحوي (28) سؤالا، وتم اختيار تطبيق الفيسبوك، وهو التطبيق الأكثر استخداما في الأردن، لنشر الاستبيان عليه حيث استمرت عملية توزيع الاستبيان لمدة (22) يوما بدأت من يوم 18 أكتوبر 2021 وحتى 8 نوفمبر 2021، حيث تم إرسال رابط الاستبيان الى 36 مجموعة تضم سيدات وفتيات في كافة ارجاء الاردن. وكذلك تم نشر رابط الاستبيان على صفحة برنامج "سلامات" التابع لمؤسسة سيكديف وكذلك تم ارساله على مجموعات واتساب وبشكل فردي لبعض السيدات والفتيات على الماسنجر التابع لفيسبوك وكذلك على الواتساب بهدف جمع أكبر قدر ممكن من الإجابات.

أفادت نتائج الدراسة أن 28% من المستجيبات وبعدد (144) سيدة وفتاة تعرضن للعنف الرقمي، في حين نفت (312) مستجيبة وبنسبة 59% تعرضهن لأي عنف، وأجابت 9% بعدد (49) مستجيبة بأنهن "ربما" تعرضن للعنف الرقمي، في حين فضلت (20) مستجيبة وبنسبة 4% عدم الإجابة على هذا السؤال الذي ورد في الاستبيان يقول: "هل تعرضت للعنف أو التنمر الرقمي أو أي نوع انتهاك عبر الانترنت؟"

فيما يخص الحالة الاجتماعية للمستجيبات، فكانت المتزوجات هن الأكثر استجابة بنسبة 52% وبعدد (273) سيدة وفتاة، تلاها العزباوات بعدد (213) وبنسبة 41% ومن ثم المطلقات والأرامل بعدد (39) سيدة يشكلن ما نسبته 8%.

لكن عند تحليل العلاقة التبادلية بين مدى التعرض للعنف الرقمي والحالة الاجتماعية بينت النتائج ان المطلقات كن الأكثر عرضة للعنف حيث اكدت 53.1% منهن أنهن تعرضن للعنف الرقمي، في حين اجابت 6.3% انهن ربما تعرضن للعنف الرقمي وقالت 40.6% انهن لم يتعرضن للعنف، وجاءت الأرامل في المرتبة الثانية من حيث التعرض للعنف الرقمي، حيث أفادت 42.9% منهن انهن تعرضن للعنف. اما العزباوات فقالت 31% منهن انهن تعرضن للعنف الرقمي و12.2% منهن قلن انهن ربما تعرضن للعنف في حين كانت المتزوجات هن الأقل تعرضا للعنف الرقمي بنسبة 20.9% ومن اجبن من المتزوجات بأنهن ربما تعرضن للعنف كانت نسبتهن 8.1%.

النتائج التي خرجت بها الدراسة لفتت إلى أن المستوى التعليمي للاناث غالبا لا يحميهن من ان يكن عرضة للعنف الرقمي؛ بل قد يكن هن الاكثر تعرضا له كون الأكثر تعليما هن الأكثر انخراطا في استخدام حسابات التواصل الاجتماعي، لأسباب تتعلق بأنهن الأكثر استقلالية كونهن متعلمات، ويتم النظر إليهن على انهن على مقدار من العلم والثقافة التي تسمح لهن بالانخراط في الواقع الافتراضي، واحيانا وجودهن على الشبكة العنكبوتية مرتبط بعملهن او دراستهن/ مثل وجودهن على مجموعات على وسائل التواصل الاجتماعي تتعلق بهذه المجالات.

هذا الأمر يؤكد تحليل العلاقة التبادلية المؤهل التعليمي والتعرض للعنف الرقمي، حيث أفادت 38% من الحاصلات على الدكتوراه والماجستير بتعرضهن للعنف، في حين ان الحاصلات على البكالوريوس والدبلوم قالت 27% منهن انهن تعرضن للعنف الرقمي، وكانت نسبة اللواتي قلن انهن تعرضن للعنف الرقمي من الحاصلات على شهادة الثانوية العامة واقل 13.2%.

وخلصت الدراسة الى ان المناهج الاردنية في كل مراحل التعليم من المرحلة الابتدائية وحتى الجامعية والدراسات العليا لا يوجد بها أي وحدات ودروس تتحدث عن أهمية السلامة الرقمية او الامن الرقمي، ومن الممكن الاشارة الى نقطة اخرى أظهرها تحليل النتائج تتمثل بأنه كلما زاد المستوى التعليمي كلما كانت الإناث أكثر جرأة على الإعلان عن تعرضها للعنف الرقمي.

حول مدى معرفة الإناث بطرق حماية حساباتهن على وسائل التواصل الاجتماعي، اجابت 52% من السيدات والإناث انهن يعرفن كيف يحمين حساباتهن، في حين قالت 13% انهن لا يعرفن، و 32% قلن انهن ربما يعرفن كيف يحمين حساباتهن و3% منهن لم يجبن على هذا السؤال، لكن اسئلة لاحقة جاءت في الاستبيان كشفت عن وجود حالة من عدم وجود الوعي الكافي لدى الإناث بكيفية حماية حساباتهن، وهذا اظهره سؤال جاء ضمن الاستبيان يقول "هل تواجهين صعوبة في حماية بياناتك الشخصية على الانترنت؟ " حيث أظهرت الاجابة نوع من التضارب بحال تم ربطها بالسؤال الذي سبق هذا السؤال المتعلق بالمعرفة بحماية الحساب، حيث قالت 9% من المستجيبات أنهن يواجهن صعوبة في حماية حساباتهن واضف الى هذه النسبة 34% قلن انهن "احيانا" يواجهن صعوبة في حين لم تجب 4% منهن على هذا السؤال وقالت 53% أنهن لا يواجهن أي صعوبة في حماية حساباتهن.

في سياق متصل، كشفت نتائج الاستبيان عن عدم حصول 81% من المستجيبات على أي تدريب على السلامة الرقمية من أي جهة سواء حكومية او مدنية، في حين قالت 15% انهن حصلن على تدريب و4% لم يجبن على هذا السؤال، لترى الدراسة أن ذلك يأتي في الوقت الذي تخلو فيه المناهج المحلية سواء في المدارس او الجامعات من أي ذكر للسلامة الرقمية وأهميتها، يرافقه عدم التفات جدي من قبل أفراد المجتمع لهذا الامر.

وبتحليل العلاقة التبادلية بين حصول المستجيبات على تدريب حول السلامة الرقمية وتعرضهن للعنف، تبين 112 مستجيبة ممن تعرضن للعنف الرقمي وعددهن (144) سيدة وفتاة لم يحصلن على أي تدريب حول السلامة الرقمية في حين قالت 31 سيدة وفتاة أنهن حصلن على تدريب حول السلامة الرقمية، وهذا يشير إلى أهمية توسيع دائرة المستفيدات من ورش وبرامج التدريب على السلامة الرقمية، ومن ناحية ثانية تطوير هذه البرامج بحيث تحقق نتيجة فعلية تنعكس على تعامل الإناث تحديدا مع وسائل التواصل الاجتماعي.

وخلصت الدراسة إلى أنه رغم أن التعرض للعنف الرقمي قد يتكرر لأكثر من مرة على النساء والفتيات، ومع ذلك قد لا تتخذ الضحية أي إجراء لمواجهة هذا العنف لأسباب اجتماعية أهمها الخوف من تلقي اللوم، أو التعرض لمشاكل اكبر او مواجهة وصمة اجتماعية تحمّل الإناث عادة مسؤولية تعرضهن للعنف، وكذلك قد تعتقد النساء والإناث أن التبليغ عن العنف الذي واجهته لن يأتي بنتيجة او يمنع التعرض له لاحقا وبذلك تصمت عنه.

ما يؤكد طغيان ثقافة عدم التبليغ عن العنف هو إجابات المستجيبات على سؤال كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك حيث اكتفت 43% من المستجيبات بالتبليغ على الحساب على التطبيق الذي حصل عليه الانتهاك، في حين قالت 12% منهن انهن لم يقمن بأي تصرف لانهن اعتقدن أنه لا داع لذلك، و9% لم يعرن الامر اي اهتمام، 10% طلبن من المنتهك بالتوقف والا سيتقدمن بشكوى، في حين كانت نسبة من تقدمن بشكوى لوحدة الجرائم الإلكترونية التابعة لمديرية الأمن العام بالفعل 4% فقط.

وعند سؤال من تعرضن للعنف الرقمي عمن قام بفعل العنف الرقمي ضدهن، قالت الغالبية من المستجيبات وبنسبة 64% انه شخص مجهول بالنسبة لهن ولا يعرفنه، في حين قالت 22% انهن يعرفنه فقط من خلال وسائل التواصل الاجتماعي ولا يعرفنه في العالم الواقعي، وانقسمت النسب المتبقية ما بين زميل في العمل او الدراسة او قريب من العائلة بنسبة 5% لكلا منهما، في حين قالت 4% انه صديق.

هذا يؤكد الفرضية القائلة إن وسائل التواصل الاجتماعي أعطت المزيد من التجرؤ لدى المعنفين للإقدام على فعل العنف، خاصة بضحايا لا يعرفونها معتبرين وجودهم خلف الشاشة نوعا من الأمان والقوة التي تزيد من قدرتهم على التعنيف بل إن فعل التحرش، على وجه الخصوص، يكون بشكل اكبر و باستخدام صور أو مفردات اشد بذاءة او قسوة، كان سيفكر قبل الإقدام عليها لو كانت الضحية أمامه بشكل مباشر بحسب نتائج الدراسة.

في الوقت ذاته، لم يتم من قبل التطرق الى نقطة مدى تخوف او ردة فعل القائم بفعل العنف الرقمي بحال تم الكشف عن أنه قام بذلك، حيث لم تشر أي من الدراسات السابقة والتقارير الصحفية أو الرسمية لهذا الأمر، ما يؤكد أهمية إجراء دراسات تتناول هذه النقطة.

جزء من نتائج الدراسة ركزت على طريقة تصرف الإناث بعد التعرض للعنف، وخاصة من الناحية النفسية، حيث تم سؤال المستجيبات عن كيفية التصرف بعد التعرض للانتهاك، لتقول 45% من الإناث انهن اصبحن اكثر حذرا عند استخدامهن لوسائل التواصل الاجتماعي واصبحن يغيرن كلمات السر لحساباتهن وينتبهن لمن يتحدثن، في حين قالت 33% من المستجيبات أنهن لم يغيرن أي شيء واستمررن في التعامل مع حساباتهن على مواقع التواصل الاجتماعي كالمعتاد.

6% ممن تعرضن للعنف قلن انهن اغلقن حساباتهن بعد تعرضهن للعنف الرقمي، وكذلك 6% توقفن عن التواصل مع أي أشخاص على وسائل التواصل الاجتماعي خارج دائرة عائلاتهن واصدقائهن، في حين ان 5% اخبرن صديقاتهن كنوع من التحذير لهن و 3% نشرن ما حدث معهن على حساباتهن كنوع من تحذير غيرهن كذلك.

الدراسة تؤكد أن تحليل العلاقات التبادلية بين الاجابات على الاستبيان كشفت عن ان النسب الفعلية التي تعكس الواقع الفعلي لمدى تعرض الإناث للعنف الرقمي في الأردن قد تكون أكبر بكثير من ما تم الكشف عنه، وبذلك هناك حاجة لدراسة هذه القضية بشكل موسع ودقيق ووضع خطط وسياسات لمواجتها بشكل جدي.

عند سؤال المستجيبات عن شعورهن بعد التعرض للانتهاك قالت 34% من المتعرضات للعنف أنهن يعانين من الأرق واضطرابات في النوم، و15 % قلن انهن كن خائفات، في حين شعرت 7% بعوارض اكتئاب، في حين تراوحت النسب المتبقية ما بين الرغبة بتجنب وسائل التواصل الاجتماعي، والشعور بالعزلة، والغضب.

في المجتمع الأردني، وبشكل عام، لا يوجد اهتمام بمعالجة المشاكل النفسية التي قد يشعر بها اي شخص، وعادة ما يتم التقليل من آثارها رغم خطورتها، وهذا ايضا مرتبط بجانب اجتماعي لا يرحب بالتوجه الى الطب النفسي، ويصم من يفعل ذلك، وهذا قد يؤدي في بعض الحالات الى الانتحار، وهذا الأمر ينسحب أيضا على حالات المتعرضات للعنف الرقمي.

ومن هنا، يجب ان يتم إيلاء هذا الأمر المزيد من الاهتمام لتوفير الدعم النفسي اللازم لضحايا العنف الرقمي خاصة أن نسب غير قليلة منهن يلمن انفسهن على ما تعرضن له من عنف رقمي، قد يقودهن إلى ايذاء انفسهن.

و بتحليل البيئة القانونية المحلية لمواجهة العنف الرقمي، خلصت الدراسة إلى أن التعديلات المستمرة على قانون الجرائم الالكترونية لم تشدد العقوبات على الأعمال الإباحية المتعلقة بالأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة

او استغلالهم، وفي المقابل ركزت بشكل لافت على خطاب الكراهية وتجريمه الذي كان من الأفضل أن يكون له قانون خاص به، والتركيز في قانون الجرائم الإلكترونية على تجويد المواد المتعلقة بالجرائم الالكترونية الواضحة والابتزاز والتحايل والعنف الرقمي وبشكل فسرته منظمات مجتمع مدني دولية ومحلية على أن التعديلات على القانون هدفها الأساسي تقييد الحريات وليس مجابهة العنف الرقمي.

وتؤكد الدراسة في توصياتها على ضرورة تكثيف برامج ودورات التوعية بالسلامة الرقمية، وتحسين جودتها لضمان تحقيق استفادة أكبر منها، خاصة تلك الموجهة للنساء والفتيات، على أن يرافق ذلك إعداد دراسات معمقة تلقي الضوء بشكل أكبر على الأبعاد القانونية والاجتماعية والنفسية للعنف الرقمي في الأردن خاصة الموجه ضد النساء والفتيات على أن يرافق ذلك رفع وعي مقدمي الخدمة سواء لدى الجهات الحكومية أو المدنية بالآثار النفسية للعنف الرقمي الواقع على النساء والفتيات ومحاربة ثقافة لوم النفس لديهن رغم انهن ضحايا وهذا يتم من خلال تقديم المزيد من الدعم النفسي لهن ولعائلتهن وتوسيع ثقافة اللجوء للعلاج النفسي إذا اقتضت الحاجة على أن يكون على أيدي متخصصين مهرة بتكاليف مالية معقولة.

كما طالبت الدراسة تتضمن المناهج الدراسية في الأردن، سواء لطلبة المرحلة الاعدادية او الثانوية او الجامعية، وحدات دراسية أو مساقات تتناول السلامة الرقمية، لتوفير الدعم النفسي والقانوني لضحايا العنف الرقمي، من خلال توفير المزيد من الدعم للجهات القليلة التي تقدم مثل هذا النوع من الخدمات.

ودعت الدراسة الى تنفيذ حملات اعلامية على مدى واسع تعرّف بمخاطر العنف الرقمي واثاره السلبية، وتوفر مواد اعلامية تشرح كيفية الحماية منه، وبناء شبكة وطنية، تضم كافة الجهات المعنية في هذا الملف، هدفها الأساسي التعاون للحد من العنف الرقمي.

مقدمة

تتناول هذه الدراسة الآثار الاجتماعية والنفسية للعنف الرقمي على النساء والفتيات في الأردن، حيث يعتبر العنف الرقمي مشكلة خطيرة تتزايد آثارها السلبية يوما بعد يوم، خاصة في ظل تزايد انتشار التكنولوجيا، وتتفاقم المشكلة، خاصة في دول العالم نتيجة قلة الوعي بطرق السلامة الرقمية، وفي المقابل ضعف التشريعات والقوانين التي تجرّع هذا النوع من العنف، وكذلك ضعف التبليغ عنه نتيجة ثقافة مجتمعية تتساهل مع العنف الرقمي وتحديدا عندما يقع على النساء، وبنفس الوقت تخوف الإناث من التبليغ عنه لأنه عادة ما يتم لومهن وتحميلهن مسؤولية التحرش بهن رقميا.

من الجدير ذكره، أن أهداف التنمية المستدامة أكدت على ضرورة واهمية التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الوصول الشامل إلى الإنترنت، وكذلك اعتبرت ان استخدام الانترنت قد يساهم في التصدي لمشكلة عدم المساواة بين الجنسين، وهذا كان أحد الأسباب التي شجعت البلدان على التوسع في توفير الانترنت وزيادة فرص الوصول له، ولا ننسى أن أزمة كوفيد 19 ساهمت أيضا في توسيع الاعتماد على استخدام الانترنت ليس فقط في مجال الترفيه، بل أيضا في مجال تسيير العمل في ظل الحجر الصحي الذي تم فرضه على غالبية دول العالم بما فيها الاردن، ولكن التجربة العملية تشير إلى أنه لم يتم اتخاذ التدابير الكافية لحماية الإناث تحديدا من العنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي.

يجب أن يتم اعتبار مسألة الأمان الرقمي وخاصة للفئات الأكثر ضعفا، قضية حقوق انسان، واحد المؤشرات المهمة على مدى سعي المجتمع الى ردم الفجوة بين الجنسين سعيا للوصول للمساواة.

وبمراجعة الدراسات السابقة أعلنت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في تقرير صدر عنها في نهاية عام 2021 وحمل عنوان "العنف ضد المرأة في الفضاء الرقمي: رؤى من دراسة متعددة الأقطار في الدول العربية".[1] احتوت استقصاء شمل أكثر من 11,500 مستخدم ومستخدمة ممن فوق الـ 18 عامًا في العراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب وفلسطين وتونس واليمن بغية كسب الفهم حول مدى شيوع العنف الإلكتروني في المنطقة العربية وتأثيره في النساء والفتيات العربيات وعواقبه عليهن وكذلك العوائق التي تحول دون وصول الناجيات إلى الخدمات وتقديمهن البلاغات أن 49٪ من مستخدمات الإنترنت في المنطقة العربية أعربن عن عدم شعورهن بالأمان من التحرش الإلكتروني، ونُصح 36٪ من النساء من الدول العربية اللائي تعرضن للعنف الإلكتروني العام الماضي بأن يتجاهلن الواقعة، و23٪ تم إلقاء اللوم عليهن، و21٪ قيل لهن أن يحذفن حسابات التواصل الاجتماعي الخاصة بهن.

وبحسب التقرير، اعترف أكثر من 1 من كل 3 رجال تتراوح أعمارهم بين 18 و24 عامًا شملهم الاستقصاء في المنطقة بأنهم ارتكبوا شكلًا من أشكال من العنف الإلكتروني ضد النساء. وعند سؤالهم عن أسباب ارتكابهم للعنف عبر الإنترنت ضد المرأة، اتضح أن السبب الأول في ذلك، وفقًا لما قاله الجناة، "لأنه حقهم" (26٪). وقال 23٪ آخرون إنهم ارتكبوا أعمال عنف إلكتروني "بغرض التسلية".

وكشفت الدراسة أن الشكل الأكثر شيوعًا للعنف الإلكتروني والذي يؤثر على النساء في المنطقة هو تلقي "صور أو رموز غير مرغوب فيها ذات محتوى جنسي" (43٪)؛ تليها "مكالمات هاتفية مزعجة، محاولات تواصل غير لائقة أو غير مرحب بها" (38٪) ثم "تلقي رسائل مهينة و/ أو بغيضة" (35٪). 22٪ من النساء اللائي تعرضن للعنف

[1] https://2u.pw/FRC30

عبر الإنترنت تعرضن "للابتزاز الجنسي المباشر". وأفادت النسبة الأكبر من النساء اللواتي تعرضن للعنف عبر الإنترنت أنهن تعرضن له على فيس بوك (43٪) وإنستغرام (16٪) وواتس آب (11٪). من بين النساء اللواتي تعرضن للعنف العام الماضي، أفادت 44٪ أن الواقعة تعدت الحيز الافتراضي

دراسة أخرى نشرتها اللجنة الوطنية لشؤون المرأة الأردنية، وحملت عنوان "العنف ضد النساء في المجالين العام والسياسي في الأردن" بينت ان العنف النفسي والمعنوي شكّل أكثر أشكال العنف شيوعا بين النساء المستجيبات لعينة الدراسة، حيث أقرت 90.4% من المستجيبات تعرضهن لهذا العنف، تلاه الإيذاء اللفظي وبنسبة بلغت 69.2%، ومن ثم العنف السيبراني والتنمر الإلكتروني الذي بلغت نسبته 63.1%. وبلغت نسبة من أفدن بتعرضهن للعنف الجنسي أو التحرش 17.5% من مجمل المستجيبات.

أما من حيث وسائل العنف الممارس فقد أظهرت نتائج الدراسة أن العنف الممارس باستخدام الفضاء السيبراني والتنمر باستخدام تقنيات ومواقع التواصل على الإنترنت، قد كانت أكثر الوسائل شيوعا، وأكدت 55% من المستجيبات ممن تعرضن للعنف استخدام هذه الوسيلة ضدهن، فيما أفادت 48.1% منهن تعرضهن للعنف الوجاهي.

وشكل العنف خلال وسائط الإعلام التقليدية أقل النسب حيث أفادت 22% من المستجيبات فقط تعرضهن للعنف من خلال هذه الوسيلة. وشكلت المستجيبات ممن يشغلن مواقع منتخبة اعلى النسب من حيث التعرض للعنف بوسائل الإنترنت وبنسبة بلغت 62%، تلاها المستجيبات ممن يشغلن مواقع في القطاع التطوعي وبنسبة 51%. فيما شكلت المستجيبات ممن يشغلن مواقع حكومية الفئة الاعلى تعرضا للعنف باستخدام وسائل الاعلام حيث شكلن 37% من مجمل المستجيبات اللاتي تعرضن للعنف باستخدام هذه الوسيلة.

التعريفات

العنف الرقمي2 : هو سلوك عبر الإنترنت يشكل أو يؤدي إلى الاعتداء على الرفاه الجسدي والنفسي والعاطفي) لفرد أو جماعة، و ما يميز العنف الرقمي عن أشكال العنف التقليدية خارج الإنترنت هو أنه في الحالة الأولى ، يحدث جزء كبير من السلوك عبر الإنترنت، على الرغم من أنه قد ينتقل بعد ذلك إلى سياقات غير متصلة بالإنترنت. وبالتالي ، قد يكون للعنف الرقمي، ولكن ليس من الضروري، أن يكون له مكون مادي، والكثير من الضرر الناجم عن العنف الرقمي هو نفسي و / أو عاطفي. وقد يستهدف العنف السيبراني الأفراد أو المجموعات.

العنف المبني على النوع الاجتماعي: تعرّف هيئة الأمم المتحدة للسكان العنف القائم على النوع الاجتماعي على النحو أنه "أي عمل من أعمال العنف البدني أو النفسي أو الاجتماعي بما في ذلك العنف الجنسي والذي يتم ممارسته أو التهديد بممارسته (مثل العنف، أو التهديد، أو القسر، أو الاستغلال، أو الخداع، أو التلاعب بالمفاهيم الثقافية، أو استخدام الأسلحة، أو استغلال الظروف الاقتصادية).3

العنف القائم على النوع الاجتماعي يستمد أصوله من الاختلال الاجتماعي في الأدوار بين الرجل والمرأة وتدعمه المفاهيم الاجتماعية الأبوية والسلطوية في أي مجتمع و تزداد حدته في أوقات النزاع والصراعات المسلحة وأثناء الكوارث الطبيعية. و يعتبر التحدي الأكبر هو غياب البلاغ والبيانات هو الحالات التي تتعرض للعنف القائم على

[2] https://2u.pw/Gdaco
[3] https://2u.pw/VbjmE

النوع الاجتماعي في أوقات النزاع وغياب البلاغ عن الجرائم التي ترتكب تحت هذا الاسم والخدمات والدعم التي يتم توفيره للضحايا/الناجيات.

العنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي4 : هو عبارة عن مضايقات وتحيزات مستهدفة من خلال التكنولوجيا ضد الأشخاص، وبشكل أساسي ضد النساء، على أساس جنسهم. والمصطلح مشابه أيضًا لمضايقات الإنترنت والتسلط عبر الإنترنت والتمييز عبر الإنترنت، لكن المصطلحات الأخيرة ليست خاصة بنوع الجنس.

يختلف العنف القائم على النوع الاجتماعي عن هؤلاء بسبب الاهتمام الذي يوجهه إلى التمييز والعنف عبر الإنترنت الذي يستهدفهم على وجه التحديد بسبب جنسهم، وفي أغلب الأحيان الاناث، و يمكن أن يشمل العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت ملاحظات جنسية غير مرغوب فيها، والتهديدات ، والخداع، والمطاردة والمضايقات عبر الإنترنت، والمشاركات التمييزية القائمة على نوع الجنس.

وقد يحدث العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت من خلال طرق مختلفة. وتشمل هذه انتحال الهوية ، والقرصنة ، والبريد العشوائي ، والتتبع والمراقبة ، والمشاركة الضارة للرسائل والصور الحميمة.

مشكلة الدراسة

خلال السنوات الأخيرة، وتحديدا مع دخول جائحة كورونا، ازداد تواجد الناس على شبكات التواصل الاجتماعي، بل تعدى الغاية منها من مجرد التواصل الاجتماعي الى استخدامها بشكل أكبر في الدراسة والعمل نتيجة توسع ثقافة العمل عن

بعد، ورافق ذلك ازدياد كافة أشكال العنف الرقمي لتكون النتيجة ان تكون النساء والفتيات الأكثر عرضة لهذا العنف بكافة اشكاله، وتداول الاعلام المحلي الأردني العديد من التقارير التي ألقت الضوء على معاناة النساء والفتيات عند تواجدهن على الشبكة العنكبوتية.

وفي حين كان للسياسيات والإعلاميات والمدافعات عن حقوق الإنسان نصيب الأسد من هذا العنف نتيجة وجودهن تحت الضوء، لم تسلم منه ايضا الفئات الاخرى من النساء والفتيات ما ولد مشاكل لها طابع جديد في المجتمع الاردني نتيجة ضعف الوعي بشكل عام بكيفية السلامة الرقمية للجميع، وكذلك انعدام الثقافة القانونية في هذا الشأن.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى دراسة أبعاد وأشكال العنف الرقمي ومدى تأثيراته الاجتماعية والنفسية على النساء والفتيات في الأردن، وكذلك دراسة البيئة القانونية في الأردن وهل تجرم العنف الرقمي أم لا وهل يوجد منظومة قانونية واجتماعية توفر بيئة رقمية امنة للنساء والفتيات في الاردن خاصة النساء والفتيات المهمشات.

[4] https://2u.pw/lreCB

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من قلة بل عدم وجود أي دراسات محلية او دولية سابقة تتناول بشكل خاص الأثر الاجتماعي والنفسي للعنف الرقمي على النساء والفتيات في الأردن على وجه التحديد، ما يعنى وجود ثغرة تحتاج إلى سدها لتوفير مرجعية بحثية توفر قاعدة أولية للمهتمين في هذا الشأن يستطيعون التطوير عليها والانطلاق منها خاصة منظمات المجتمع المدني وبالأخص المنظمات النسوية في الأردن.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على منهجية مراجعة الدراسات الدولية والمحلية السابقة التي تناولت العنف الرقمي على النساء والفتيات، ومن ثم اجراء تحليل البيئة القانونية الأردنية فيما يخص الجرائم والعنف الرقمي، وكذلك إعداد استبيان يضم مجموعة من الأسئلة التي تحاول التعرف على الأوضاع الاجتماعية والنفسية للنساء والفتيات لدى وجودهن على الشبكة العنكبوتية، كما تم إجراء مقابلات معمقة مع ناشطات تعرضن للعنف الرقمي.

تحليل البيئة القانونية للعنف الرقمي في الاردن

أدى الاستخدام الواسع النطاق للإنترنت وتكنولوجيا الكمبيوتر في الأردن إلى زيادة النشاط الإجرامي المرتكب عبر منصات الشبكات الاجتماعية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات عبر الإنترنت والقرصنة والتحرش الجنسي والابتزاز. ونظرًا لأن الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي أصبحت جزءًا كبيرًا من حياتنا اليومية مع العلم أنها تستخدم لأغراض متعددة سواء للعمل أو الترفيه وحتى مؤخرًا لأغراض التعليم المدرسي والجامعي، فقد أصبح هذا أسلوب حياتنا الجديد، ونتيجة لذلك تزايدت الجرائم الإلكترونية.

أرقام صادرة عن وحدة الجرائم الالكترونية التابعة لمديرية الأمن العام تشير إلى ارتفاع قضايا الجرائم الإلكترونية المسجلة في الأردن بمقدار ألفي قضية مقارنة بين العامين 2019 و 2020، حيث بلغ عدد قضايا الجرائم الإلكترونية لعام 2020 (9500) قضية، فيما سجلت 7500 قضية عام 2019. [5]مع الاشارة هنا الى ان هذه الارقام تعكس عدد الإناث اللواتي تقدمن بشكاوى وسجلت لهن قضايا في حين ان الرقم الحقيقي لعدد الجرائم غير معروف لأن النساء عادة لا يلجأن الى التبليغ.

ارقام الوحدة تشير الى أن 7500 قضية جرائم إلكترونية سجلت عام 2019، ونحو 3750 جريمة تنمر في العام ذاته، بينا سجلت 9500 قضية جرائم إلكترونية العام الماضي 2020، و4 آلاف قضية تنمر، منها 2800 واقعة على النساء.

ثمانون في المائة من ضحايا الجرائم الرقمية في الأردن من النساء، وغالبًا ما يواجهن محاولات ابتزاز بعد قيام المجرمين باختراق حساباتهم على وسائل التواصل الاجتماعي وسرقة صورهم الشخصية، وهناك حالات أخرى لنساء اتخذن قرار مشاركة صورهن الشخصية مع من ابتزهن لاحقا، ليقرر هو لاحقا ابتزازها بهذه الصور.

وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية تم إنشاؤها عام 2008م كقسم الجرائم الإلكترونية، تطورت عام 2015م لتصبح وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية، وفي العام نفسه صدر قانون الجرائم الإلكترونية رقم (27) لمعالجة القضايا الإلكترونية ضمن مواده التي تبين الجرم وعقوبته.

ويشمل الإطار القانوني لعمل الوحدة عدة قوانين هي: قانون الجرائم الإلكترونية رقم (27) لعام 2015، وقانون الاتصالات رقم (13) لعام 1995م، وقانون المعاملات الإلكترونية رقم (85) لعام 2001م، وقانون العقوبات رقم (16) لعام 1960م، وكافة القوانين مرعية الإجراء في المملكة بموجب نص المادة 15 من قانون الجرائم الإلكترونية رقم 27 لعام 2015م.

وتنص المادة 15 من قانون الجرائم الإلكترونية على "كل من ارتكب أي جريمة معاقب عليها بموجب أي تشريع نافذ باستخدام الشبكة المعلوماتية أو أي نظام معلومات أو موقع إلكتروني أو اشترك أو تدخل أو حرض على ارتكابها، يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في ذلك التشريع". [6]

[5] https://2u.pw/qwvlo
[6] https://2u.pw/PjxXC

ويعرّف القانون الجريمة الإلكترونية بأنها "كل فعل جرّمته القوانين من شأنه الإعتداء على الأحوال المادية أو/و المعنوية يكون ناتجا بطريقة مباشرة أوغير مباشرة عن تدخل تقنية المعلومات، كل فعل أو امتناع عن فعل باستخدام وسيلة تكنولوجية يعاقب عليه القانون بنص".

بتحليل التعديلات التي حصلت على قانون الجرائم الإلكترونية، من المفيد الاشارة الى أن أول قانون صدر كان في عام 2010 وهو أول قانون أردني خاص بالجرائم الإلكترونية والجرائم التي يتم حدوثها بواسطة الكمبيوتر والجرائم المرتكبة باستخدام الأجهزة الإلكترونية.

نسخة 2010 من القانون[7] احتوت على سبع عشرة مادة حددت القواعد الموضوعية والإجرائية، وركزت على الجرائم الرقمية الكبرى ولكنها لم تغطي جميع الجرائم المعروفة المتعلقة بالكمبيوتر. الانتقاد الأساسي لهذا القانون كان بأنه تم اعتماده من قبل الحكومة ليكون بمثابة قانون مؤقت، وبالتالي لم يخضع لأي نوع من المراجعة أو النقاشات البرلمانية، .تيجة لذلك ، تم توجيه الكثير من الانتقادات إلى أحكامها الغامضة والمربكة.

في عام 2015 تم اعتماد قانون الجرائم الإلكترونية رقم 27 لعام 2015 ،وتضمن القانون 18 مادة تتناول مجموعة واسعة من الجرائم الإلكترونية مثل الابتزاز والاحتيال وخطاب الكراهية وسرقة الهوية والمزيد، وحدت هذه النسخة من القانون بوضوح عقوبات الجرائم الإلكترونية المختلفة (على سبيل المثال ، يمكن سجن مجرمي سرقة الهوية لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن عام وغرامة تتراوح بين 200 إلى 1000 دينار).

ولكن هذه النسخة من القانون تجرّم إحدى موادها خطاب الكراهية ونشر الشائعات، ويحدد خطاب الكراهية بأنه "كل تصريح أو فعل من شأنه تأجيج الفتنة الدينية أو المذهبية أو العرقية أو الإقليمية؛ الدعوة للعنف وتبريره. أو نشر شائعات ضد أشخاص بهدف إلحاق الأذى الجسدي بهم نتيجة لذلك أو الإضرار بأصولهم أو سمعتهم" ليصف المجتمع المدني هذا التعريف لـ "خطاب الكراهية" بأنه تعريف "فضفاض للغاية" ويفتح الباب للتفسيرات، مشيرين إلى أنه سيؤدي إلى تقييد الحريات الإعلامية والحد من حرية التعبير..

ونص القانون على عقوبة الحبس لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن ثلاث سنوات وغرامة تتراوح بين 5000 دينار و 10000 دينار لمن ينشر أو يشارك ما يمكن وصفه بخطاب كراهية على وسائل التواصل الاجتماعي أو المواقع الإلكترونية أو أي منصات أخرى. كما نص على الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن ثلاث سنوات وغرامة تتراوح بين 1000 دينار و 3000 دينار لمن يستخدمون الإنترنت ووسائل الإنترنت لابتزاز الآخرين للقيام بأشياء أو الامتناع عن القيام بأشياء ضد إرادتهم.

في عام 2017 نشرت الحكومة مشروع قانون معدل لقانون الجرائم تضمن جملة من التعديلات إلا أن هذه التعديلات خلت من أي تصور واضح حيال القانون وتهدف الى الحد من الآثار السلبية خاصة تلك التي خلفها تطبيق المادة 11 من القانون.

وتنص المادة 11 على "يعاقب كل من قام قصدا بإرسال، أو إعادة إرسال، أو نشر بيانات، أو معلومات عن طريق الشبكة المعلوماتية أو الموقع الإلكتروني أو أي نظام معلومات تنطوي على ذم أو قدح أو تحقير أي شخص بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن (100) مائة دينار ولا تزيد على (2000) الفي دينار".[8]

[7] https://2u.pw/ObWNN
[8] https://2u.pw/JBuJv

الحكومة أكدت في الاسباب الموجبة التي وضعتها لتعديل القانون أنها جاءت على خلفية انتشار ظاهرة الجرائم الإلكترونية الواقعة على الاموال والاشخاص، ونظرا لإساءة استخدام البعض لوسائل الاتصالات بعد اتساع نطاق استخدام الشبكة المعلوماتية سواء في وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات برامج الأجهزة الذكية.

لكن منظمات مجتمع مدني دولية ومحلية ومنها منظمة هيومان رايتس ووتش[9] شككت بهذه التعديلات، معتبرة انها تستهدف الحريات العامة وتحد من الحق في حرية الرأي والتعبير، فمثلا تعريف الكراهية التي شملها مشروع القانون كان من المفترض أن تكون أكثر دقة خصوصا فيما يتعلق بالبرامج والتطبيقات في أجهزة التواصل الحديثة.

وبينوا أن كل ما ورد في تعديلات مشروع القانون هي أفعال مجرمة في قانون العقوبات أصلاً، لكن الفرق أن تعديلات الجرائم الالكترونية شددت العقوبة وقامت بوصف خاص لها، ومنها المادة 11 من القانون والتي غلظت العقوبة في جرائم الذم والقدح.

وبذلك، تعريف جرائم الكراهية تعريف واسع وفضفاض ومن شأنه ان يوسع نطاق التجريم بحيث يصادر حرية الرأي والتعبير ما يشكل انتهاكا صريحا خطيرا لأحكام الدستور الأردني والمواثيق الدولية ذات الصِّلة التي صادق عليها الأردن وأصبحت جزءا من منظومتنا التشريعية و تسمو على القوانين.

يشار إلى أن قانون العقوبات في المادة 150 [10]منه يتناول الجرائم التي تنال من الوحدة الوطنية أو تعكر الصفو بين عناصر الأمة ويعاقب نصا "كل كتابة وكل خطاب أو عمل يقصد منه أو ينتج عنه إثارة النعرات المذهبية أو العنصرية أو الحض على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الأمة"، وهي العقوبة ذاتها في مشروع قانون الجرائم الالكترونية، مع فارق ان "قانون العقوبات اكتفى بغرامة لا تزيد على 200 دينار وهذا نص خضع للمراجعة والتعديل والإقرار عام 2017؛ فما مبرر إيجاد نص اخر وتغليظ الغرامة في مشروع الجرائم الإلكترونية لتصل في اقصاها الى 1000 دينار.

وجود هذا التعريف في قانون العقوبات كاف لوجود نص في قانون الجرائم الالكترونية يعاقب "كل من ارتكب أي جريمة معاقب عليها بموجب أي تشريع نافذ باستخدام الشبكة المعلوماتية أو أي نظام معلومات أو موقع إلكتروني أو اشترك أو تدخل أو حرض على ارتكابها، يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في ذلك التشريع".

اللافت أن كافة التعديلات التي حصلت على قانون الجرائم الالكترونية، لم تشدد العقوبات على الأعمال الاباحية المتعلقة بالأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة او استغلالهم، وفي المقابل ركزت بشكل لافت على خطاب الكراهية وتجريمه الذي كان من الأفضل أن يكون له قانون خاصا به، والتركيز في قانون الجرائم الإلكترونية على تجويد المواد المتعلقة بالجرائم الرقمية الواضحة والابتزاز والتحايل والعنف الرقمي.

[9] https://2u.pw/jYk6x
[10] https://2u.pw/Zrfwb

مسح دراسة الآثار الاجتماعية والنفسية للعنف الرقمي

طريقة جمع البيانات

تم استخدام طريقة أخذ العينات الملائمة لاستطلاع آراء وتجارب (525) سيدة وفتاة يعشن في الأردن، حيث تم توزيع استبيان يحتوي (28) سؤال، وتم اختيار تطبيق الفيسبوك، وهو التطبيق الأكثر استخداما في الأردن، نشر الاستبيان عليه حيث استمرت عملية توزيع الاستبيان لمدة (22) يوما بدأت من يوم 18 أكتوبر 2021 وحتى 8 نوفمبر 2021، حيث تم إرسال رابط الاستبيان الى 36 مجموعة تضم سيدات وفتيات في كافة ارجاء الاردن. وكذلك تم نشر رابط الاستبيان على صفحة برنامج "سلامات" التابع لمؤسسة سيكديف وكذلك تم ارساله على مجموعات واتساب وبشكل فردي لبعض السيدات والفتيات على الماسنجر التابع لفيسبوك وكذلك على الواتساب بهدف جمع أكبر قدر ممكن من الإجابات.

أداة جمع البيانات

تم تصميم استمارة إلكترونية باللغة العربية، وتم اختبارها من خلال عرضها على خمسة خبراء قبل نشرها لضمان اشتمالها على الاسئلة التي من الممكن أن توفر إجابات ونتائج تتوافق مع أهداف الدراسة. واشتملت الاستمارة على قسمين: الأول تضمن خمسة أسئلة إجتماعية و ديمغرافية حول (العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، المحافظة التي تسكن بها، والمجال الذي تعمل به)، أما القسم الثاني فتضمن 23 سؤالا مغلقة ومفتوحة كالتالي:

6- هل تستخدمين شبكة الانترنت:
- نعم
- لا

7- هل لديك حسابات على وسائل التواصل الاجتماعي حاليا:
- نعم
- لا

8- هل تستخدمين اسمك الحقيقي أم إسم مستعار على شبكات التواصل الاجتماعي:
- اسمى الحقيقي
- اسم مستعار

9- لماذا؟

10- ما هي التطبيقات التي تستخدمينها باستمرار:
- فيسبوك
- إنستغرام
- سناب تشات
- تويتر
- تيك توك
- لينكد ان
- واتساب
- أخرى

11- ما هي الطريقة التي تقومين بتأمين البيانات بها ؟
- أضع كلمات سر قوية للحسابات
- فعلت خاصية التحقق بخطوتين
- لا أشارك معلومات عني على وسائل التواصل الإجتماعي
- لا أقوم بإضافة أشخاص لا أعرفهم على حساباتي الشخصية
- لا أعتقد أن هناك داع لحماية البيانات الشخصية وعدم نشرها
- أتأكد من أخذ معلومات عن كيفية حماية حساباتي من مصادر موثوقة
- لا أعرف كيف أحمي معلوماتي و حساباتي الشخصية.

12- هل تواجهين صعوبة في حماية بياناتك الشخصية على الانترنت:
- نعم
- لا

13- هل تعرضت للعنف أو التنمر الرقمي أو أي نوع انتهاك عبر الانترنت؟
- نعم
- لا

14- كم مرة تعرضتي للعنف أو التنمر الرقمي :

15- ما كان شكل هذا الانتهاك:
- تعليق او رسالة يحتوي شتم لك
- ارسال صور او رموز تحمل رموز او دلائل جنسية
- ارسال روابط تحوي برامج خبيثة لسرقة الحسابات
- ارسال صور او رموز عنيفة او مهينة للنساء
- نشر صورك دون موافقتك
- تتبع كل تحركاتك على مواقع التواصل الاجتماعي ومحاصرتك
- عرض عليك علاقة جنسية
- مواصلة الاتصال بك عبر وسائل التواصل الاجتماعي
- تهديد مباشر
- ابتزاز مباشر
- لم أتعرض لأي من السابق ذكرها
- أخرى

16- على أي منصة على مواقع التواصل حدث الانتهاك:

17- في حال تعرضت للانتهاكات السابقة ذكرها، كيف تصرفت ؟
- قمت بالتبليغ عن الحساب على التطبيق نفسه
- توجهت لأقرب جهة أمنية وقدمت شكوى رسمية
- قمت بالتواصل مع المجرم نفسه وطلبت منه التوقف أو هددته بتقديم شكوى
- أخبرت أمي
- أخبرت أبي
- أخبرت أختي

- أخبرت أخي
- أخبرت خالتي/عمتي
- أخبرت خالي/ عمى
- أخبرت أقاربي (أولاد عم/ة/خال/ة)
- أخبرت أقاربي (بنات عم/ة /خال/ة)
- أخبرت أصدقائي
- لم أقم بأي تصرف بسبب الخوف من العواقب
- لم أقم بأي تصرف لأني لم أجد أن هناك داع
- لم أعر الموضوع أي اهتمام
- لم أعرف ماذا علي أن أتصرف

18- من الذي قام بهذا الانتهاك :

- زميل في العمل
- زميلة في العمل
- مدير في العمل
- مديرة في العمل
- زميل دراسة
- زميلة دراسة
- قريب من العائلة
- قريبة من العائلة
- صديق/ة
- شخص أعرفه على وسائل التواصل الإجتماعي
- شخص لا أعرفه

19- بعد تعرضك لموقف العنف الرقمي، ماذا فعلت:

- أغلقت كل حسابات مواقع التواصل الاجتماعي.
- توقفت عن الاتصال بكل الاشخاص بكل خارج عائلتي المقربة.
- استمريت في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي و لكن بحذر (غيرت كلمات السر، اصبحت منتبهة لمن اتحدث،.. الخ).
- لم اغير شيئ من ممارساتي الشخصية على الوسائل التكنولوجية و مواقع التواصل الاجتماعي.
- أخبرت صديقاتي بالموقف حتى يكن حذرات.
- نشرت الموقف علنيا حتى احذر الفتيات.
- أخرى

20- في حال تعرضت لأحد الانتهاكات السابقة، كيف تصفين شعورك وقت التعرض لها:

- الأرق واضطرابات النوم
- الخوف
- الإعياء واضطرابات الأكل
- الاكتئاب
- العزلة
- تجنب وسائل التواصل الاجتماعي
- التفكير بإيذاء النفس
- لم أشعر بشيء مما ذكر
- أخرى

21- كيف تصفين تجربتك ؟ ما كان شكل الانتهاك وكيف استمر وما كان شعورك خلال هذا الفترة.. ندعوك لمشاركتنا التفاصيل لأغراض البحث

22- هل فكرت بطلب المساعدة بالعنف الرقمي الذي حصل معك:

- نعم
- لا

23- باعتقادك، لماذا تم توجيه العنف ضدك؟
- بسبب مواقفي السياسية والاجتماعية التي تعبر عنها عبر وسائل التواصل الاجتماعي
- بسبب طبيعة عملي
- بسبب ديانتي
- فقط لانني فتاة

24- برأيك، ماذا كان دافع من مارس الانتهاك عليك؟
- المضايقة
- تشويه السمعة
- الابتزاز (مالي او جنسي)
- الانتقام
- الكره
- التسلية

25- هل تلقيت اللوم لتعرضك لأحد الانتهاكات السابقة:
- نعم
- لا

26- من الشخص الذي ألقى اللوم عليك:
- الأب
- الأم
- الأخ
- الأخت
- الخال/ العم
- الخالة/ العمة
- الأصدقاء
- الجهات التى توجهت إليها
- ألقيت اللوم على نفسي
- لم يلمني أحد

27- هل تعرفين ما هي العقوبات المترتبة على تلك الانتهاكات الرقمية في القانوني الأردني:
- نعم
- لا

28- هل تعرفين ما هي الجهات التي سوف تتوجهين لها في حال تعرضت للعنف الرقمي؟

وتم اختبار استمارة جمع البيانات الأولية على 5 أناث لتقييم وضوح وفهم الأسئلة والوقت اللازم للإجابة على الاستبيان، ولم يتم حذف أي عبارات أو كلمات.

أداة التحليل الاحصائي

تم إجراء التحليل الإحصائي على العينة المختارة باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS ، الإصدار IBM 22.0). تم تلخيص البيانات وتحويلها إلى الأرقام ، واستخدمت النسب المئوية وعدد الحالات "المشاهدات" للمتغيرات النوعية. تم إجراء المقارنة بين المجموعات والمتغيرات سواء كانت ثنائية أو ثلاثية لمعرفة العلاقة بين هذه المتغيرات باستخدام الجداول التقاطعية.

الاعتبارات الأخلاقية

تم التعامل مع جميع خطوات جمع البيانات بسرية تامة، وتم تضمين الاستبيان وقبل الاجابة عليه فقرة توضح الهدف منه وان الإجابات الواردة فيه لغرض الاستفادة منها في هذه الدراسة حيث قالت هذه الفقرة:" يعتبر العنف الرقمي ضد النساء والفتيات مشكلة عالمية ناشئة لها تأثير خطير على الأفراد والمجتمعات، وفي حين قد يكون أي فرد عرضة أو ضحية للعنف الرقمي، عادة ما تكون النساء والفتيات الأكثر عرضة لهذا العنف. ورغم توسع وازدياد هذا النوع من العنف، إلا أنه من الملاحظ وجود نقص شديد في المعرفة والقدرة على معالجة هذا الأمر بفعالية. ويمكن القول إن السلامة الرقمية ليست مشكلة فنية أو قانونية فقط لكنها أصبحت مسألة تتعلق بالصحة العامة لأنها تؤثر على جميع المنازل والأسر. بهدف دراسة الآثار الاجتماعية والنفسية الناتجة عن العنف الرقمي على النساء والفتيات في الأردن يدعوكم برنامج "سلامات" الذي تنفذه مؤسسة سيكديف الى تعبئة هذا الاستبيان شاكرين لكم تعاونكم، مع العلم أن أي معلومات سيتم مشاركتها من خلال هذا الاستبيان سيتم التعامل معها بسرية تامة ولغايات بحثية فقط، وهذا المسح موجه للنساء والفتيات ولا يطلب النموذج أي معلومة تدل على شخصيتها".

نتائج المسح

أجابت عن أسئلة الاستبيان (525) سيدة وفتاة، حيث كان عدد السيدات والفتيات من عمر 18_ 30 عاما الأكثر استجابة حيث كان عدد المستجيبات من هذه الفئة (178) سيدة وفتاة وبنسبة (34%)، تلاها فئة السيدات من عمر 31_ 40 عاما وبعدد (168) سيدة وفتاة وبنسبة 32%، ومن ثم فئة السيدات والفتيات من عمر 41_ 60 حيث ملئت الاستبيان من هذه الفئة (153) سيدة وفتاة وبنسبة (29%) وبذلك تكون الإناث القاصرات و الإناث الأكبر سنا ما فوق 60 عاما هن الأقل عددا من حيث الاستجابة لتعبئة الاستبيان حيث شكلت النسبة لهاتين الفئتين (5%) وبعدد (26) فتاة وسيدة.

بتحليل هذه النتائج، من الممكن القول ان الاناث من عمر 18 _ 60 عاما هن الأكثر عرضة للعنف الرقمي وهذا مرده أن الفتيات الصغيرات بعمر اقل من 18 عاما عادة تكون حساباتهن تحت رقابة الأهل ما يجعلهن أكثر أمانا على الشبكة العنكبوتية، وكذلك فئة كبيرة من المجتمع الاردني لا تسمح لأطفالها بإنشاء حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي، مع الاشارة هنا الى ان الاستبيان تم نشره على بعض المجموعات التي يرتادها طلاب وطالبات المدارس ولكن الاستجابة على هذه المجموعات كانت شبه معدومة وهذا يدعو الى اجراء المزيد من الدراسات والبحوث المعمقة على العنف الرقمي الذي يقع على القاصرات تحديدا باستخدام وسائل جمع بيانات مختلفة عن توزيع استبيان الذي قد لا يلاقي رواجا لتعبئته لدى هذه الفئة.

بالنسبة للإناث بعمر فوق ال60 عاما، قد يكون السبب بعدم وجود نسبة كبيرة رغبت في تعبئة الاستبيان هو المعتقد الاجتماعي الذي يميل الى عدم التعرض بعنف أو تحرش بكبيرات السن وبذلك هن نوعا ما لا يتعرضن لهذا النوع من العنف والتحرش مع الاشارة الى ان الوضع مختلف عندما تكون السيدة من هذا العمر في موقع اجتماعي او سياسي كبير كأن ان تكون وزيرة أو ناشطة أو مدافعة عن حقوق الانسان او اعلامية، فبهذه الحالة قد تتعرض لعنف مبني على النوع الاجتماعي وهذا ما سيتم التطرق لها لاحقا في هذه الدراسة.

الفئة من عمر 18 الى 40 عاما هي الأكثر نشاطا على الشبكة العنكبوتية وهذا يفسر سبب انهن كن الفئة الأكثر استجابة لتعبئة الاستبيان، وكذلك، عادة، هن الفئة الأكثر تعرضا للعنف الرقمي فهذا هو العمر الذي يتم النظر إليه اجتماعيا بأنه ذروة الشباب والجاذبية والجمال لدى الإناث.

جدول رقم (1): توزيع العينة حسب العمر مع النسبة المئوية

الفئة العمرية	13-17	18-30	31-40	41-60	أكبر من 60
التكرار` حجم العينة 525	19	178	168	153	7
النسبة المئوية	4%	34%	32%	29%	1%

أفادت 28% من المستجيبات وبعدد (144) سيدة وفتاة أنهن تعرضن للعنف الرقمي، في حين نفت (312) مستجيبة وبنسبة 59% تعرضهن لأي عنف، وأجابت 9% بعدد (49) مستجيبة بأنهن "ربما" تعرضن للعنف الرقمي، في حين فضلت (20)مستجيبة وبنسبة 4% عدم الإجابة على هذا سؤال ورد في الاستبيان يقول: "هل تعرضت للعنف أو التنمر الرقمي أو أي نوع انتهاك عبر الانترنت؟"

جدول رقم (2):
توزيع العينة حسب التعرض للعنف أو التنمر الرقمي أو أي نوع انتهاك عبر الانترنت مع النسبة المئوية

التعرض للعنف أو التنمر الرقمي	نعم	لا	ربما	بدون إجابة
التكرار حجم العينة 525	144	312	49	20
النسبة المئوية	28%	59%	9%	4%

فيما يخص الحالة الاجتماعية للمستجيبات، فكانت المتزوجات هن الأكثر استجابة بنسبة 52% وبعدد (273) سيدة وفتاة، تلاها العزباوات بعدد (213) وبنسبة 41% ومن ثم المطلقات والأرامل بعدد (39) سيدة يشكلن ما نسبته 8%.

جدول رقم (3): توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية مع النسبة المئوية

الحالة الاجتماعية	متزوجة	عزباء	مطلقة	أرملة
التكرار حجم العينة 525	273	213	32	7
النسبة المئوية	52%	41%	6%	1%

لكن عند تحليل العلاقة التبادلية بين مدى التعرض للعنف الرقمي والحالة الاجتماعية بينت النتائج ان المطلقات كن الأكثر عرضة للعنف حيث اكدت 53.1% منهن أنهن تعرضن للعنف الرقمي، في حين اجابت 6.3% انهن ربما تعرضن للعنف الرقمي وقالت 40.6% انهن لم يتعرضن للعنف، وجاءت الأرامل في المرتبة الثانية من حيث التعرض للعنف الرقمي، حيث افادت 42.9% منهن انهن تعرضن للعنف . اما العزباوات فقالت 31% منهن انهن تعرضن للعنف الرقمي و12.2% منهن قلن انهن ربما تعرضن للعنف في حين كانت المتزوجات هن الأقل تعرضا للعنف الرقمي بنسبة 20.9% ومن اجبن من المتزوجات بأنهن ربما تعرضن للعنف كانت نسبتهن 8.1%.

جدول رقم (4):
الحالة الاجتماعية * التعرض للعنف أو التنمر الرقمي Cross Tabulation

الحالة الاجتماعية		التعرض للعنف أو التنمر الرقمي				Total
		نعم	لا	ربما	بدون اجابة	
عزباء	Count	66	118	26	3	213
	%	31.0%	55.4%	12.2%	1.4%	100.0%
متزوجة	Count	57	178	22	16	273
	%	20.9%	65.2%	8.1%	5.9%	100.0%
مطلقة	Count	17	13	2	0	32
	%	53.1%	40.6%	6.3%	0.0%	100.0%
أرملة	Count	3	3	0	1	7
	%	42.9%	42.9%	0.0%	14.3%	100.0%
Total	Count	143	312	50	20	525
	%	27.2%	59.4%	9.5%	3.8%	100.0%

بتحليل هذه النتائج، يمكن تأكيد الفرضية الاجتماعية التي تؤكد ان الحالة الاجتماعية للإناث لها دور مهم في مدى تعرضها للعنف، ففي الوقت الذي كانت فيه المتزوجات الأكثر استجابة لتعبئة الاستبيان لكن لم تكن هن الأكثر تعرضا للعنف، ما يشير الى أن زواج الإناث قد يشكل نوع من الحماية الاجتماعية لهن ويقيهن من بشكل ما من التعرض للعنف، حيث عادة ما يفضل المعنِف، سواء في العالم الواقعي أو الافتراضي، التعرض بسلوك العنف لغير المتزوجات، وعادة يتم النظر اجتماعيا للمطلقات والارامل بنظرة أقل، للاسف، تجعلهن "لقمة سائغة" للكثيرين والبعض يعتبرهن بدون حماية نوعا ما، وكذلك هذه يعزز صورة نمطية اجتماعية خاطئة تشير إلى أن استجابة المطلقات والارامل للعنف سواء بالسكوت عنه او قبوله قد يكون اكبر من المتزوجات او حتى العزباوات، وهذا مرتبط كذلك بصورة اجتماعية اخرى خاطئة تلوم الاناث بشكل عام على تعرضهن للعنف، وتحديدا المطلقات والأرامل وهذا ما يبينه الجدول رقم (5) الذي حلل ثلاثة عوامل جاءت في الاستبيان هي الحالة الاجتماعية والتعرض للعنف الرقمي وتلقي اللوم على تعرضهن للعنف وأنهن كن السبب به وهذا ما يؤكده الجدول التالي.

جدول رقم (5):
الحالة الاجتماعية * التعرض للعنف أو التنمر الرقمي * هل تلقيت اللوم؟ Cross Tabulation

هل تلقيت اللوم؟	الحالة الاجتماعية		التعرض للعنف أو التنمر الرقمي		Total
			نعم	ربما	
نعم	عزباء	Count	28	7	35
		%	80.0%	20.0%	100.0%
	متزوجة	Count	19	5	24
		%	79.2%	20.8%	100.0%
	مطلقة	Count	4	0	4
		%	100.0%	0.0%	100.0%
	Total	Count	51	12	63
		%	81.0%	19.0%	100.0%
لا	عزباء	Count	36	19	55
		%	65.5%	34.5%	100.0%
	متزوجة	Count	37	17	54
		%	68.5%	31.5%	100.0%
	مطلقة	Count	13	2	15
		%	86.7%	13.3%	100.0%
	أرملة	Count	3	0	3
		%	100.0%	0.0%	100.0%
	Total	Count	89	38	127
		%	70.1%	29.9%	100.0%
Total	عزباء	Count	64	26	90
		%	71.1%	28.9%	100.0%
	متزوجة	Count	56	22	78
		%	71.8%	28.2%	100.0%
	مطلقة	Count	17	2	19
		%	89.5%	10.5%	100.0%
	أرملة	Count	3	0	3
		%	100.0%	0.0%	100.0%
	Total	Count	140	50	190
		%	73.7%	26.3%	100.0%

فيما يخص المؤهل العلمي المستجيبات للاستبيان، فإن 60% وبعدد (313) سيدة وفتاة من العينة كانت من حاملات شهادات الدبلوم والبكالوريوس، تشكل النسبة الأكبر، تلاها الحاصلات على شهادة الماجستير والدكتوراة بعدد (121) سيدة وفتاة مشكلة ما نسبته 23% وجاءت فئة الحاصلات على الثانوية العامة (التوجيهي) أو أقل في المرتبة الاخيرة بنسبة 17% وعدد (91) سيدة وفتاة، وهذا يعطي عدة مؤشرات أهمها إقبال المجتمع الأردني على تعليم الإناث بشكل كبير حيث عادة ما تصر الاسر الاردنية على تشجيع الإناث على التعليم الأكاديمي بسبب

قناعات اجتماعية بأن "سلاح البنت هي شهادتها" رغم أن ذلك لا ينعكس على وجودها في سوق العمل حيث لا تتجاوز نسبة الاناث فيه ال18 % بحسب آخر الاحصائيات الرسمية وهي الأقل في المنطقة العربية.

جدول رقم (6): توزيع العينة حسب المؤهل العلمي مع النسبة المئوية

المؤهل العلمي	توجيهي أو أقل	دبلوم أو بكالوريوس	ماجستير أو دكتوراة
التكرار حجم العينة 525	91	313	121
النسبة المئوية	17%	60%	23%

وفي مجال العنف والتحرش الرقمي، تدلل هذه النتائج على أن المستوى التعليمي للإناث غالبا لا يحميهن من ان يكن عرضة للعنف الرقمي بل قد يكن هن الأكثر تعرضا له كون الأكثر تعليما هن الأكثر انخراطا في استخدام حسابات التواصل الاجتماعي لأسباب تتعلق بأنهن الأكثر استقلالية كونهن متعلمات ويتم النظر إليهن على أنهن على مقدار من العلم والثقافة التي تسمح لهن بالانخراط في الواقع الافتراضي واحيانا وجودهن على الشبكة العنكبوتية مرتبط بعملهن او دراستهن مثل وجودهن على مجموعات على وسائل التواصل الاجتماعي تتعلق بهذه المجالات، ومن المهم الاشارة هنا الى ان المناهج الاردنية في كل مراحل التعليم من المرحلة الابتدائية وحتى الجامعية والدراسات العليا لا يوجد بها أي وحدات أو دوروس تتحدث عن أهمية السلامة الرقمية أو الامن الرقمي، حيث يعتبر هذا الملف بعيدا عن أولويات واهتمامات القائمين على تطوير المناهج المحلية، ومن الممكن الإشارة الى نقطة أخرى أظهرها تحليل النتائج تتمثل بأنه كلما زاد المستوى التعليمي كلما كانت الإناث أكثر جرأة على الإعلان عن تعرضها للعنف الرقمي.

هذا الأمر يؤكده تحليل العلاقة التبادلية المؤهل التعليمي والتعرض للعنف الرقمي، حيث أفادت 38% من الحاصلات على الدكتوراة والماجستير بتعرضهن للعنف، في حين ان الحاصلات على البكالوريوس والدبلوم قالت 27% منهن انهن تعرضن للعنف الرقمي، وكانت نسبة اللواتي قلن انهن تعرضن للعنف الرقمي من الحاصلات على شهادة الثانوية العامة وأقل 13.2%.

جدول رقم (7):
المؤهل العلمي * التعرض للعنف أو التنمر الرقمي Cross Tabulation

المؤهل العلمي		التعرض للعنف أو التنمر الرقمي				Total
		نعم	لا	ربما	بدون إجابة	
توجيهي أو أقل	Count	12	62	6	11	91
	%	13.2%	68.1%	6.6%	12.1%	100.0%
دبلوم أو بكالوريوس	Count	85	189	32	7	313
	%	27.2%	60.4%	10.2%	2.2%	100.0%
ماجستير أو دكتوراة	Count	46	61	12	2	121
	%	38.0%	50.4%	9.9%	1.7%	100.0%
Total	Count	143	312	50	20	525
	%	27.2%	59.4%	9.5%	3.8%	100.0%

النسبة الأكبر لمن استجبن للاستبيان لا يعملن بنسبة 21.9%، في حين كانت من يعملن في منظمات المجتمع المدني ممن اجبن على الاستبيان 19.2%، تلاها العاملات في المجال الأكاديمي، وانقسمت بقية النسب ما بين العاملات في المجال الاكاديمي والاعلامي والطبي، لتكون النسبة الأقل بين العاملات في المجال السياسي.

التحليل الأولي لهذه النتائج يشير الى ان النساء غير العاملات هن الاكثر تعرضا للعنف كونهن يقضين وقتا أطول على وسائل التواصل الاجتماعي ما يجعلهن أكثر عرضة للعنف، وهذا امر اكده تحليل العلاقة التبادلية ما بين مجال العمل والعنف الذي سيتم شرحه في الجدول اللاحق. من ناحية اخرى احتلت العاملات في مجال منظمات المدني المجتمع المرتبة الثانية من ناحية الاستجابة لتعبئة الاستبيان وقد يكون مرد ذلك طبيعة عملهن في منظمات عادة ما تطالب بحماية حقوق الإنسان، ما يجعل العاملين والعاملات فيها اكثر ادراكا وقربا من هذه المطالب ومن ضمنها حماية حقوق الاناث اثناء تواجدهن على الشبكة العنكبوتية.

جدول رقم (8): توزيع العينة حسب مجال العمل مع النسبة المئوية

مجال العمل	التكرار حجم العينة 525	النسبة المئوية
منظمات المجتمع المدني	101	19.2%
ناشطة حقوقية	12	2.3%
القانوني	18	3.4%
المجال الطبي	21	4.0%
المجال الهندسي	19	3.6%
المجال الأكاديمي	81	15.4%
الاعلام	44	8.4%
اعمال حرة	22	4.2%
لا أعمل	115	21.9%
طالبة	52	9.9%
أخرى	36	6.9%
السياسي	4	.80%

ما تم مناقشته أنفا، يثبته الجدول التالي الذي يحلل العلاقة التبادلية ما بين التعرض للعنف الرقمي ومجال العمل، ففي الوقت الذي كانت الاستجابة الأكبر لتعبئة الاستبيان من قبل من لا يعملن، تبين أن العاملات في منظمات المجتمع المدني ممن تعرضن للعنف الرقمي هن العدد الأكبر ، حيث بلغ عدد من قلن إنهن تعرضن للعنف من العاملات في المجتمع المدني (38) سيدة من ضمن (101) سيدة، في حين قالت (7)سيدات منهن أنهن ربما تعرضن للعنف ونفت (52) منهن تعرضها لأي عنف في حين لم تجب اربع سيدات من العاملات في منظمات المجتمع على هذا السؤال.

في المقابل، اجابت (17) سيدة وفتاة من أصل (115) ممن لا يعملن انهن تعرضن للعنف الرقمي وقالت (9) منهن أنهن ربما تعرضن للعنف الرقمي، في حين نفت (80) سيدة وفتاة تعرضهن للعنف الرقمي.

من الممكن القول إن هذه النتائج قد تكون مضللة قليلا، ولا تعكس الواقع بشكل فعلي، حيث أن تحليل أولي للثقافة المجتمعية في الأردن تؤكد تردد الإناث في التبليغ او الاقرار بأنهن تعرضن للعنف، بغض النظر عن مستواهن التعليمي او مجال عملهن، وبذلك من الممكن ان تحجم بعض الاناث ممن أجبن عن الاستبيان عن الاعتراف بأنهن تعرضن للعنف الرقمي، حتى لو شدد الاستبيان على فكرة سرية الإجابات، عادة ما تعتبر الإناث هذا الأمر حساسا وغير قابل للكشف عنه، ومن ناحية أخرى قد لا تعلم الاناث إن إرسال تعليق مسيء لها او ملاحقتها على وسائل التواصل الاجتماعي هو شكل من أشكال العنف الرقمي لذلك قد تجيب بأنها لم تتعرض للعنف الرقمي، وهذا يفسر سبب احتلال العاملات في منظمات المجتمع المدني الرقم الأكبر في الإقرار بتعرضهن للعنف الرقمي، ف كما تم ذكره سابقا، طبيعة عملهن قد تؤهلهن لتشكيل وعي أكبر بمعنى واشكال العنف الرقمي.

هذا يقود الى نتيجة مفادها أن الرقم او النسب الفعلية التي تعكس الواقع الفعلي لمدى تعرض الإناث للعنف الرقمي في الأردن قد تكون أكبر بكثير من ما تم الكشف عنه، وبذلك هناك حاجة لدراسة هذه القضية بشكل موسع ودقيق ووضع خطط وسياسات مواجهتها بشكل جدي.

جدول رقم (9) :مجال العمل * التعرض للعنف أو التنمر الرقم Cross Tabulation

مجال العمل		التعرض للعنف أو التنمر الرقمي				Total
		نعم	لا	ربما	بدون اجابة	
منظمات المجتمع المدني	Count	38	52	7	4	101
	%	7.2%	9.9%	1.3%	0.8%	19.2%
ناشطة حقوقية	Count	9	2	1	0	12
	%	1.7%	0.4%	0.2%	0.0%	2.3%
القانوني	Count	4	12	0	2	18
	%	0.8%	2.3%	0.0%	0.4%	3.4%
المجال الطبي	Count	5	11	5	0	21
	%	1.0%	2.1%	1.0%	0.0%	4.0%
المجال الهندسي	Count	8	7	3	1	19
	%	1.5%	1.3%	0.6%	0.2%	3.6%
المجال الأكاديمي	Count	14	57	8	2	81
	%	2.7%	10.9%	1.5%	0.4%	15.4%
الاعلام	Count	18	20	6	0	44
	%	3.4%	3.8%	1.1%	0.0%	8.4%

اعمال حرة	Count	6	15	1	0	22
	%	1.1%	2.9%	0.2%	0.0%	4.2%
لا أعمل	Count	17	80	9	9	115
	%	3.2%	15.2%	1.7%	1.7%	21.9%
طالبة	Count	10	35	6	1	52
	%	1.9%	6.7%	1.1%	0.2%	9.9%
أخرى	Count	12	20	3	1	36
	%	2.3%	3.8%	0.6%	0.2%	6.9%
السياسي	Count	2	1	1	0	4
	%	0.4%	0.2%	0.2%	0.0%	0.8%
Total	Count	143	312	50	20	525
	%	27.2%	59.4%	9.5%	3.8%	100.0%

فيما يخص مكان سكن المستجيبات، فكانت المستجيبات المقيمات في عمان هن الأكثر استجابة بنسبة بلغت 62% تلاها محافظة الزرقاء بنسبة 13% ومن ثم اربد بنسبة 6% بنسب متقاربة لبقية المحافظات، ما قد يشير إلى أن المدن الكبيرة، وهي في الاردن عمان والزرقاء واربد، السيدات والإناث فيها هن الأكثر تفاعلا على شبكات التواصل الاجتماعي ولديهن حرية أكبر في التواجد في العالم الافتراضي، وهذا ينبه الى نقطة معروفة اجتماعيا في الاردن تعكس عدم رغبة العديد من الاسر الاردنية في المحافظات والقرى في تواجد اناثهن على وسائل التواصل الاجتماعي كنوع من الحماية لهن خوفا من تعرضهن لأي عنف رقمي، ولكن هذا في المقابل يعتبر نوع من الحد من حرية تلك الإناث.

جدول رقم (10): توزيع العينة حسب المحافظة مع النسبة المئوية

المحافظة	التكرار حجم العينة 525	النسبة المئوية
عمان	327	62%
إربد	30	6%
الزرقاء	68	13%
الكرك	25	5%
الطفيلة	5	1%
معان	2	0%
العقبة	8	2%
جرش	14	3%
المفرق	7	1%
البلقاء	27	5%
مادبا	7	1%
عجلون	5	1%

أما عن استخدام الاسم الحقيقي او المستعار، كشف الاستبيان أن غالبية السيدات والاناث يستخدمن أسمائهن الحقيقية على وسائل التواصل الاجتماعي حيث قالت 92% من المستجيبات انهن يستخدمن اسمائهن الحقيقية، في حين قالت 4% فقط انهن يستخدمن اسماء مستعارة ورفضت 4% من المستجيبات الإجابة عن هذا السؤال.

جدول رقم (11):
توزيع العينة حسب استخدام الاسم على وسائل التواصل الاجتماعي مع النسبة المئوية:

نوع الاسم	اسم حقيقي	اسم مستعار	بدون إجابة
التكرار حجم العينة 525	481	24	20
النسبة المئوية	92%	4%	4%

التراجع في استخدام الأسماء المستعارة يؤشر عن انتشار ثقافة مجتمعية بدأت تتقبل وجود الإناث على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث شهدت السنوات الأولى من انتشار وسائل التواصل الاجتماعي إلى أن فئات كبيرة من النساء والإناث كن يفضلن التواجد على الشبكة العنكبوتية بأسماء مستعارة لعدة أسباب منها رفض أسرهن تواجدهن على وسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك شعورهن بحرية أكبر للتعبير عن أنفسهن عندما يستخدمن أسماء مستعارة.

الاستبيان خصص سؤالا يستفسر عن سبب استخدامهن اسماء مستعارة وكانت هذه اجاباتهن :

العادات والتقاليد في عائلتي لا تسمح لي بانشاء مواقع التواصل بإسمي

الكنية استعمل

بناء على طلب الزوج

خصوصية

حتى لا اكون مكشوفة للاخرين

حتى لا يتبعني أحد

او لا وغير ذلك like بالإسم الحقيقي صار مشكلات النساء الأقارب مين عملت

لعدم الإزعاج من الأقارب

لأنه على اسمي الحقيقي كتير ناس صارت تبعتلي طلب صداقة وخجل مني مفروض أقبل

كي أكتب آرائي الحقيقة بكل أريحية بدون تهديد من الاهل او من هم في دائرتي الاجتماعية، بالإضافة إلى تجنب المضايقات من الذكور على مواقع التواصل

انو اهلي متشددين ما بحبوا البنت يكون عندها وسائل تواصل

قرار زوجي

تعرضت لهكر حسابي

لأنه لطيف وجزء من شخصيتي

الاستبيان خصص جزء من الأسئلة لقياس مدى تمتع السيدات والإناث بالوعي الرقمي، حيث كان أحد الأسئلة حول مدى معرفة حماية الحساب على وسائل التواصل الاجتماعي، لتجيب 52% من السيدات والاناث انهن يعرفن كيف يحمين حساباتهن، في حين قالت 13% انه لا يعرفن، و 32% قلن أنهن ربما يعرفن كيف يحمين حساباتهن و3 % منهن لم يجبن على هذا السؤال.

جدول رقم (12):
توزيع العينة حسب معرفة حماية الحساب على وسائل التواصل الاجتماعي مع النسبة المئوية

حماية الحساب	نعم	لا	ربما	بدون اجابة
التكرار حجم العينة 525	272	67	166	20
النسبة المئوية	52%	13%	32%	3%

بتحليل الإجابات على هذا السؤال بشكل منفصل، قد يؤشر ذلك على معرفة جيدة لدى المستجيبات بكيفية حماية حساباتهن، لكن اسئلة لاحقة جاءت في الاستبيان كشفت عن وجود حالة من عدم وجود الوعي الكافي لدى الإناث بكيفية حماية حساباتهن، وهذا أظهره سؤال جاء ضمن الاستبيان يقول " هل تواجهين صعوبة في حماية بياناتك الشخصية على الانترنت؟ " حيث أظهرت الاجابة نوع من التضارب بحال تم ربطها بالسؤال الذي سبق هذا السؤال المتعلق بالمعرفة بحماية الحساب، حيث قالت 9% من المستجيبات أنهن يواجهن صعوبة في حماية حساباتهن واضف الى هذه النسبة 34% قلن انهن "احيانا" يواجهن صعوبة في حين لم تجب 4% منهن على هذا السؤال وقالت 53% أنهن لا يواجهن أي صعوبة في حماية حساباتهن.

جدول رقم (13) : توزيع العينة حسب وجود صعوبة في حماية البيانات الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي مع النسبة المئوية

صعوبة حماية البيانات الشخصية	نعم	لا	أحيانا	بدون إجابة
التكرار حجم العينة 525	48	276	181	20
النسبة المئوية	9%	53%	34%	4%

سؤال اخر في الاستبيان، من الممكن اعتباره امتدادا للسؤالين السابقين ويتعمق بالمعرفة الفعلية لدى الإناث استفسر عن طريقة حماية البيانات كشف ان الغالبية وبنسبة 63% يعتبرن أن وضع كلمات سر قوية هي الطريقة الوحيدة، وهي كافية بنظرهن، لحماية حساباتهن، وهذا مؤشر آخر يؤكد الفرضية السابقة التي تطرحها هذه الدراسة وهي عدم وجود وعي كاف في المجتمع الاردني، وخاصة لدى الاناث والفتيات، بالأمن الرقمي.

عدد قليل جدا من المستجيبات عرفن عن طرق اخرى مثل التحقق بخطوتين وبنسبة 12%، في حين قالت 8% انهن لا يشاركن معلومات عنهن على وسائل التواصل الاجتماعي، في حين قالت 6% منهن أنهن لا يقمن بإضافة أشخاص لا يعرفونهم.

جدول رقم (14): توزيع العينة حسب طريقة حماية البيانات مع النسبة المئوية

الطريقة	التكرار حجم العينة 525	النسبة المئوية
أضع كلمات سر قوية للحسابات	334	63%
فعلت خاصية التحقق بخطوتين	63	12%
لا أشارك معلومات عني على وسائل التواصل الإجتماعي	40	8%
لا أقوم بإضافة أشخاص لا أعرفهم على حساباتي الشخصية	32	6%
لا أعتقد أن هناك داع لحماية البيانات الشخصية وعدم نشرها	4	1%
أتأكد من أخذ معلومات عن كيفية حماية حساباتي من مصادر موثوقة	13	2%
لا أعرف كيف أحمي معلوماتي و حساباتي الشخصية	19	4%
بدون إجابة	20	4%

وفي الوقت الذي تخلو فيه المناهج المحلية سواء في المدارس او الجامعات من أي ذكر للسلامة الرقمية وأهميتها، يرافقه عدم التفات جدي من قبل أفراد المجتمع لهذا الامر، يكشف سؤال ورد في الاستبيان يقول " هل حصلت على أي تدريب حول السلامة الرقمية؟" عن عدم خضوع الغالبية العظمى من المستجيبات لأي تدريب وورش عمل تتحدث عن السلامة الرقمية، حيث نفت 81% من المستجيبات حصولهن على أي تدريب في حين قالت 15% أنهن حصلن على تدريب و4% لم يجبن على هذا السؤال.

جدول رقم (15): توزيع العينة حسب وجود تدريب حول السلامة الرقمية مع النسبة المئوية

وجود تدريب حول السلامة الرقمية	نعم	لا	بدون إجابة
التكرار حجم العينة 525	80	425	20
النسبة المئوية	15%	81%	4%

و بتحليل العلاقة التبادلية بين حصول المستجيبات على تدريب حول السلامة الرقمية وتعرضهن للعنف، تبين 112 مستجيبة ممن تعرضن للعنف الرقمي لم يحصلن على أي تدريب حول السلامة الرقمية في حين قالت 31

سيدة وفتاة أنهن حصلن على تدريب حول السلامة الرقمية، وهذا يشير إلى أهمية توسيع دائرة المستفيدات من ورش وبرامج التدريب على السلامة الرقمية، ومن ناحية ثانية تطوير هذه البرامج بحيث تحقق نتيجة فعلية تنعكس على تعامل الإناث تحديدا مع وسائل التواصل الاجتماعي.

جدول رقم (16):
وجود تدريب حول السلامة الرقمية * التعرض للعنف أو التنمر الرقمي Cross Tabulation

وجود تدريب حول السلامة الرقمية		التعرض للعنف أو التنمر الرقمي		
		نعم	لا	ربما
نعم	Count	31	40	9
	%	38.8%	50.0%	11.3%
لا	Count	112	272	41
	%	26.4%	64.0%	9.6%
بدون إجابة	Count	0	0	0
	%	0.0%	0.0%	0.0%
Total	Count	143	312	50
	%	27.2%	59.4%	9.5%

نوع آخر من الاسئلة ضمها الاستبيان في محاولة لتكوين صورة أكبر عن واقع الاستخدام الرقمي للنساء والفتيات في الأردن، تمثل في السؤال عن التطبيقات الأكثر استخداما من قبلهن، لتجيب 58% انه فيسبوك، في حين قالت 17% ان التطبيق الاكثر استخداما بالنسبة لهن هو انستغرام، وقالت 15% منهن انه يستخدمن واتساب بشكل أكبر، في حين توزعت البقية ما بين تويتر وسناب شات وبقية التطبيقات.

هذه النتيجة تتطابق مع التوجه العام في الاردن بالإقبال بشكل أكبر على استخدام تطبيق الفيسبوك بشكل أكبر، حيث تشير أرقام صادرة عن هيئة تنظيم الاتصالات أن عدد مستخدمي الإنترنت في الأردن في عام 2020 بلغ 11.2 مليون مستخدم، مبينة أن معدل استخدام الإنترنت في الأردن بلغ حوالي 102 في المائة مقارنة بعدد السكان البالغ 11 مليون..[11]

وأظهرت الأرقام أن مستخدمي شبكة " الفيسبوك" في الأردن شكلوا نسبة تزيد على 62 % من إجمالي عدد سكان المملكة المقدر بأكثر من 10.2 مليون نسمة.

ومن جهة أخرى، أظهرت الأرقام أن عدد مستخدمي الفيسبوك في الأردن باتوا يشكلون نسبة 73 % من إجمالي عدد مستخدمي الإنترنت في الأردن والذي بلغ العام الحالي أكثر من 8.7 مليون مستخدم. وبذلك من الممكن اعتبار شبكة الفيسبوك هي الأكثر شعبية واستخداما في الأردن من بين عشرات من شبكات التواصل الاجتماعي وتطبيقات التراسل.

[11] https://2u.pw/Csdv2

جدول رقم (17): توزيع العينة حسب أكثر تطبيق يتم استخدامه مع النسبة المئوية

التطبيق	التكرار حجم العينة 505	النسبة المئوية
فيسبوك	291	58%
انستغرام	88	17%
سناب شات	9	2%
تويتر	30	6%
تك توك	6	1%
لينكد ان	4	1%
واتساب	74	15%
يوتيوب	2	0%

فيما يخص عدد الساعات التي تقضيها الإناث المستجيبات على منصات التواصل الاجتماعي، فضلت الغالبية عدم الاجابة على هذا السؤال وبنسبة 64%، لكن 19% من المستجيبات قلن إنهن يقضين من ساعة الى ثلاث ساعات على مواقع التواصل الاجتماعي، في حين قالت 12% انهن يقضين من ثلاث الى ست ساعات، وقالت 5% منهن أنهن يقضين اكثر من ست ساعات.

جدول رقم (18):
توزيع العينة حسب الوقت الذي تقضيه على منصات التواصل الاجتماعي مع النسبة المئوية

الوقت على الانترنت	ساعة إلى ثلاث ساعات	ثلاث الى ست ساعات	أكثر من 6 ساعات	بدون إجابة
التكرار حجم العينة 525	100	64	28	333
النسبة المئوية	19%	12%	5%	64%

الجزء الأكبر من أسئلة الاستبيان كانت موجهة للتعرف على مدى انتشار ثقافة مواجهة العنف الرقمي لدى الإناث في الأردن وما هي العوامل الاجتماعية والنفسية التي تعيق ذلك، وكما ورد آنفا اجابت (525) سيدة وفتاة على أسئلة الاستبيان وقالت 28% من المستجيبات وبعدد (144) سيدة وفتاة انهن تعرضن للعنف الرقمي، في حين نفت (312) مستجيبة وبنسبة 59% تعرضهن لأي عنف، وأجابت 9% بعدد (49) مستجيبة بأنهن "ربما" تعرضن للعنف الرقمي، في حين فضلت (20)مستجيبة وبنسبة 4% عدم الإجابة على هذا سؤال ورد في الاستبيان يقول: "هل تعرضت للعنف أو التنمر الرقمي أو أي نوع انتهاك عبر الانترنت؟".

فيما يخص المستجيبات اللواتي تعرضن للعنف الرقمي، كان اللافت ان 28% ممن قلن إنهن تعرضن للعنف الرقمي أشرن إلى تعرضن لأحد أشكال العنف الرقمي اكثر من اربع مرات، في حين لم تجب نفس النسبة على سؤال ورد في الاستبيان يقول: "كم مرة تعرضتي للعنف أو التنمر الرقمي؟"، قالت 23% أنهن تعرضن للعنف الرقمي مرة واحدة، وقالت 13% ممن تعرضن للعنف الرقمي أنهن تعرضن للعنف مرتين، في حين قالت 8% أنهن تعرضن للعنف الرقمي ثلاث مرات.

بشكل عام، من الممكن القول ان التعرض للعنف الرقمي قد يتكرر لأكثر من مرة، ومع ذلك قد لا تتخذ الضحية أي إجراء لمواجهة هذا العنف لأسباب اجتماعية أهمها الخوف من تلقي اللوم، او التعرض لمشاكل اكبر او مواجهة وصمة اجتماعية تحمّل الاناث عادة مسؤولية تعرضهن للعنف، وكذلك قد تعتقد النساء والإناث انه التبليغ عن العنف أو واجهته لن تأت بنتيجة او تمنع التعرض له لاحقا وبذلك تصمت عنه وهذا ما يتم التطرق له عند تحليل إجابات السيدات والإناث على أسئلة أخرى وردت في الاستبيان.

جدول رقم (19): توزيع العينة حسب عدد مرات التعرض للعنف الرقمي مع النسبة المئوية

عدد مرات التعرض للعنف الرقمي	مرة	مرتان	ثلاث مرات	أكثر من أربع مرات	بدون إجابة
التكرار حجم العينة 193	44	24	15	55	55
النسبة المئوية	23%	13%	8%	28%	28%

فيما يخص شكل الانتهاك قالت 62% من الاناث ان الانتهاك كان عبارة تعليق او رسالة تحتوي على شتم او اهانة، في حين قالت 17% انه تم ارسال صور او رموز تحمل رموز أو دلائل جنسية لهن، وحصل خيار تتبع التحركات على مواقع التواصل الاجتماعي، ومواصلة الاتصال بهن عبر وسائل التواصل الاجتماعي على 3% لكل منهما، في حين قالت 2% ممن أجبن أنهن تعرضن للعنف الرقمي ان شكل العنف الذي تعرضن له كان عبارة عن نشر صورهن او بيانات شخصية تخصهن دون موافقتهن وسيدة واحدة قالت انه تم عرض علاقة جنسية عليها، وأخرى قالت انه تم ارسال صور او رموز عنيفة او مهينة للنساء. وبذلك حازت التعليقات المسيئة النسبة الأكبر من أشكال الانتهاك الذي تعرضت له النساء.

جدول رقم (18) : توزيع العينة حسب شكل الانتهاك مع النسبة المئوية

الانتهاك	التكرار حجم العينة 193	النسبة المئوية
تعليق او رسالة يحتوي شتم أو اهانة لك	119	62%
ارسال صور او رموز تحمل رموز او دلائل جنسية	33	17%
ارسال روابط تحوي برامج خبيثة لسرقة الحسابات	14	7%
ارسال صور او رموز عنيفة او مهينة للنساء	1	0%
نشر صورك أو بيانات شخصية دون موافقتك	3	2%
تتبع كل تحركاتك على مواقع التواصل الاجتماعي ومحاصرتك	6	3%
عرض عليك علاقة جنسية	1	0%
مواصلة الاتصال بك عبر وسائل التواصل الاجتماعي	5	3%
ابتزاز مباشر	1	0%
تهديد مباشر	3	2%
لم أتعرض لأي من السابق ذكره	4	2%
غير ذلك	3	2%

وعند سؤال من تعرضن للعنف الرقمي عمن قام بفعل العنف الرقمي ضدهن، قالت الغالبية من المستجيبات وبنسبة 64% انه شخص مجهول بالنسبة لهن ولا يعرفنه، في حين قالت 22% انه تعرفه فقط من خلال وسائل التواصل الاجتماعي ولا تعرفه في العالم الواقعي،وانقسمت النسب المتبقية ما بين زميل في العمل او الدراسة قريب من العائلة بنسبة 5% لكل منهما، في حين قالت 4% انه صديق.

هذا يؤكد الفرضية القائلة إن وسائل التواصل الاجتماعي أعطت المزيد من التجرؤ لدى المعنفين للإقدام على فعل العنف، خاصة بضحايا لا يعرفونها معتبرين وجودهم خلف الشاشة نوعا من الأمان والقوة التي تزيد من قدرتهم على التعنيف بل إن فعل التحرش، على وجه الخصوص، يكون بشكل اكبر و باستخدام صور أو مفردات اشد بذاءة او قسوة، كان سيفكر قبل الاقدام عليها لو كانت الضحية أمامه بشكل مباشر.

من جهة أخرى، عادة ما يعتقد الشخص الذي قام بالعنف أنه سيفلت من العقاب في ظل بيئة مجتمعة وتشريعية غير رادعة، وكذلك عادة ما لا يعلم طرفا عملية العنف الرقمي (الفاعل والضحية) بأن هناك قانون يجرّم هذا الفعل.

جدول رقم (20): توزيع العينة حسب الشخص الذي قام بالانتهاك مع النسبة المئوية

الشخص الذي قام بالانتهاك	التكرار حجم العينة 193	النسبة المئوية
زميل/ة في العمل أو الدراسة	9	5%
صديق/ة	7	4%
قريب/ة من العائلة	9	5%
شخص لا أعرفه	125	64%
شخص أعرفه من خلال وسائل التواصل الاجتماعي	43	22%

ما يؤكد طغيان ثقافة عدم التبليغ عن العنف هو اجوبة المستجيبات على سؤال كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك حيث اكتفت 43% من المستجيبات بالتبليغ على الحساب على التطبيق الذي حصل عليه الانتهاك وهذا يؤكد أهمية أن تولي هذه التطبيقات اهتماما أكبر بعملية تسهيل التبليغ من خلالها وكذلك وضع إرشادات واضحة وسهلة حول كيفية التبليغ، ومن الممكن أن تنظر في ابتكار طرق جديدة للمتابعة مع الضحية لمساعدتها سواء حول حماية حسابها بشكل أفضل، وتقديم نصائح عامة تساعدها على التغلب على آثار ما تعرضت له او حتى توجيهها الى جهات تساعدها، في حين قالت 12% منهن انهن لم يقمن بأي تصرف لانهن يعتقدن لا داع لذلك، و9% لم يعرن الامر اي اهتمام، 10% طلبن من المنتهك بالتوقف ولا يتقدمن بشكوى، في حين كانت نسبة من تقدمن بشكوى بالفعل 4% فقط.

بقية النسب توزعت ما بين اخبار الاصدقاء، او احد افراد العائلة، في حين كانت من توجهن لطلب الدعم النفسي 1% فقط.

جدول رقم (21): توزيع العينة حسب مع النسبة المئوية

التصرف عند التعرض للانتهاك	التكرار حجم العينة 193	النسبة المئوية
قمت بالتبليغ عن الحساب على التطبيق نفسه	84	43%
توجهت لأقرب جهة أمنية وقدمت شكوى رسمية	8	4%
قمت بالتواصل مع المجرم نفسه وطلبت منه التوقف أو هددته بتقديم شكوى	20	10%
أخبرت أمي	6	3%
أخبرت أبي	0	0%
أخبرت أختي	6	3%
أخبرت أخي	0	0%
أخبرت خالتي/عمتي	0	0%
أخبرت خالي/عمي	1	1%
أخبرت اقاربي من الذكور	3	2%
أخبرت أقاربي من الإناث	2	1%
أخبرت أصدقائي	10	5%
لم أقم بأي تصرف بسبب الخوف من العواقب	4	2%
لم أقم بأي تصرف لأني لم أجد أن هناك داع	23	12%
لم أعر الموضوع أي اهتمام	18	9%
لم أعرف ماذا علي أن أتصرف	7	4%
توجهت لطلب الدعم النفسي	1	1%

تحليل إجابات المستجيبات على السؤال السابق، وجه الاستبيان سؤالا آخر يقول " هل طلبت المساعدة ؟" لتجيب 68% ممن تعرضن للعنف انهن لم يطلبن أي مساعدة أي أنهن اما اكتفين بالتعامل وحدهن مع من قام بالعنف او انهن لم يفعلن أي شيء، وهذا يؤكد ان غالبية الإناث يتخوفن من التبليغ لأسباب اجتماعية في الدرجة الأولى وأهمها خوفهن من لومهن على ما تعرضن له.

جدول رقم (22) : توزيع العينة حسب طلب المساعدة في حال التعرض للعنف الرقمي مع النسبة المئوية

طلب المساعدة	نعم	لا	بدون إجابة
التكرار حجم العينة 193	57	132	4
النسبة المئوية	30%	68%	2%

عند سؤال المستجيبات عما إذا تم لومهن على تعرضهن للعنف، نفت 70% ذلك، في حين قالت 30% أنهن تعرضن للوم، لكن قلة عدد اللواتي كشفن عن تعرضهن للعنف كان بنسبة قليلة وبذلك قد لا يكون هذا المؤشر دقيقا خاصة مع ربطه مع مؤشرات اخرى تؤكد ان السبب الرئيسي وراء عدم الكشف عن التعرض للعنف هون خوفهن من العرض لتحمل المسؤولية رغم أنهن ضحايا.

جدول رقم (23): توزيع العينة حسب تلقي اللوم بسبب التعرض للانتهاكات مع النسبة المئوية

هل تلقيت اللوم؟	نعم	لا
التكرار حجم العينة 125	37	88
النسبة المئوية	30%	70%

بسؤال من تعرضن للوم عن الجهة التي قامت بلومهن كانت الإجابة المفاجئة ان 16% هن من قمن بلوم انفسهن، وهذا يؤشر على مدى تأثر الضحايا انفسهن بهذه الثقافة الاجتماعية التي توجه اللوم للضحية وتترك الجاني بدون عقاب او حتى لوم، والاغرب ان 4% قلن إنهن تعرضن للوم من الجهات التي توجهن لها للمساعدة بخلاف العائلة والأصدقاء والتي قد تكون بهذه الحالة الجهات الرسمية التي يعمل بها ايضا أفراد قد لا يكونوا تلقوا التدريب الكافي للتعامل مع هذه الحالات وهم أنفسهم متأثرين بهذه الثقافة المجتمعية.

جدول رقم (24) : توزيع العينة حسب الشخص الذي ألقى اللوم عليك مع النسبة المئوية

الشخص الذي ألقى اللوم	التكرار حجم العينة 193	النسبة المئوية
الأب	5	3%
الأم	8	4%
الأخ	3	2%
الأخت	6	3%
الخال/العم	0	0%
الخالة/العمة	1	0%
الأصدقاء	12	6%
الجهات التي توجهت اليها	7	4%
ألقيت اللوم على نفسي	30	16%
لم يلمني أحد	121	62%

السؤال السابق، لحقه سؤال يتحرى عن مدى المعرفة بالجهات التي يجب التوجه إليها في حالة التعرض للعنف الرقمي، لتجيب 66% من المستجيبات كافة، سواء تعرضن للعنف ام لا، انهن يعرفن الجهة التي عليهن التوجه لها، وهي نسبة تشير الى توسع انتشار المعرفة بوجود وحدة مكافحة الجرائم الالكترونية، لكن هذا الأمر بحد ذاته لم يشجع الاناث بشكل عام للتوجه لها في ظل ان نسبة من توجهن لها بالفعل لا تزيد عن 4% فقط.

جدول رقم (25) :توزيع العينة حسب مدى المعرفة بالجهات التي يجب التوجه اليها في حالة التعرض للعنف الرقمي مع النسبة المئوية

المعرفة بالجهات	نعم	لا
التكرار حجم العينة 525	348	177
النسبة المئوية	66%	34%

وتوافقت الإجابات على السؤال السابق مع سؤال آخر ورد في الاستبيان يسأل عن مدى المعرفة بأن القانون الاردني يعاقب على الجرائم الالكترونية، حيث قالت 92% انهن يعلمن ان القانون يعاقب على العنف الرقمي، وهذا يعيد ويؤكد على نفس النتيجة التي وصل إليها الاستبيان بأنه رغم المعرفة بذلك إلا أن التبليغ عن العنف الرقمي ما زال ضئيلا جدا.

جدول رقم (26):
توزيع العينة حسب مدى المعرفة بأن القانون الأردني يعاقب الجرائم الرقمية مع النسبة المئوية

المعرفة بتجريم القانون الاردني	نعم	لا	ربما	بدون إجابة
التكرار حجم العينة 525	485	14	23	3
النسبة المئوية	92%	3%	4%	1%

الجزء الاخير من الاستبيان ركز على طريقة تصرف الإناث بعد التعرض للعنف، وخاصة من الناحية النفسية، حيث تم سؤال المستجيبات عن كيفية التصرف بعد التعرض للانتهاك، لتقول 45% من الإناث انهن اصبحن اكثر حذرا عند استخدامهن لوسائل التواصل الاجتماعي واصبحن يغيرن كلمات السر لحساباتهن وينتبهن لمن يتحدثن، في حين قالت 33% من المستجيبات أنهن لم يغيرن أي شيء و استمررن في التعامل مع حساباتهن على مواقع التواصل الاجتماعي كالمعتاد.

6% ممن تعرضن للعنف قلن انهن اغلقن حساباتهن بعد تعرضهن للعنف الرقمي، وكذلك 6% توقفن عن التواصل ما أي أشخاص على وسائل التواصل الاجتماعي خارج دائرة عائلاتهن واصدقائهن، في حين أن 5% اخبرن صديقاتهن كنوع من التحذير لهن و 3% نشرن ما حدث معهن على حساباتهن كنوع من تحذير غيرهن كذلك.

جدول رقم (27) : توزيع العينة حسب كيفية التصرف بعد التعرض للانتهاك مع النسبة المئوية

التصرف بعد التعرض للانتهاك	التكرار حجم العينة 189	النسبة المئوية
أغلقت كل حسابات مواقع التواصل الاجتماعى	12	6%
توقفت عن الاتصال بكل الاشخاص بكل خارج عائلتي المقربة	11	6%
استمريت فى استخدام مواقع التواصل الاجتماعي و لكن بحذر (غيرت كلمات السر، اصبحت منتبهة لمن اتحدث،.. الخ).، وضعت منشور على صفحتي لتحذير الاخريات والاخرين	86	45%
لم اغير شيئ من ممارساتى الشخصية على الوسائل التكنولوجية و مواقع التواصل الاجتماعى	62	33%
أخبرت صديقاتي بالموقف حتى يكن حذرات	9	5%
نشرت الموقف علنيا حتى احذر الفتيات	5	3%
غير ذلك	4	2%

عند سؤال المستجيبات عن شعورهن بعد التعرض للانتهاك قالت 34% من المتعرضات للعنف أنهن يعانين من الأرق واضطرابات في النوم، و15 % قلن انهن كن خائفات، في حين شعرت 7% بعوارض الاكتئاب، في حين تراوحت النسب المتبقية ما بين الرغبة بتجنب وسائل التواصل الاجتماعي، والشعور بالعزلة، والغضب.

في المجتمع الأردني، وبشكل عام، لا يوجد اهتمام بمعالجة المشاكل النفسية التي قد يشعر بها اي شخص، وعادة ما يتم التقليل من آثارها رغم خطورتها، وهذا ايضا مرتبط بجانب اجتماعي لا يرحب بالتوجه الى الطب النفسي، ويصم من يفعل ذلك، وهذا قد يؤدي في بعض الحالات إلى الانتحار، وهذا الأمر ينسحب أيضا على حالات المتعرضات للعنف الرقمي.

ومن هنا، يجب أن يتم إيلاء هذا الأمر المزيد من الاهتمام لتوفير الدعم النفسي اللازم لضحايا العنف الرقمي خاصة أن نسب غير قليلة منهن يلمن انفسهن على ما تعرضن له من عنف رقمي، قد يقودهن إلى ايذاء انفسهن.

جدول رقم (28) : توزيع العينة حسب الشعور بعد التعرض للانتهاك مع النسبة المئوية:

الشعور بعد التعرض للانتهاك	التكرار حجم العينة 192	النسبة المئوية
الأرق واضطرابات النوم	66	34%
الخوف	28	15%
الإعياء واضطرابات الأكل	2	1%
الاكتئاب	13	7%
العزلة	3	1%
تجنب وسائل التواصل الاجتماعي	9	5%
التفكير بإيذاء النفس	0	0%
لم أشعر بشيء مما ذكر	57	30%
الغضب	4	2%
غير ذلك	10	5%

عند سؤال الإناث عن السبب، باعتقادهن، لتعرضهن للعنف، قالت 64% منهن أن السبب فقط لأنهن إناث، وهذه النتيجة تتوافق مع نتائج وآراء غالبية الباحثين في هذا المجال، ولكنها تتعارض مع فكرة تحميلهن لانفسهن وتحميل المجتمع اللوم، رغم أنه من المعروف أن السبب الرئيسي لتعرضهن للعنف فقط كونهن إناث، ما يظهر التناقضات المجتمعية خاصة في منطقة الشرق الأوسط.

نسبة ليست قليلة من المستجيبات شكلت ما يقارب 20% قلن إن سبب توجيه العنف ضدهم هو طبيعة عملهن، وبرابط هذه النتيجة بطبيعة عمل المستجيبات يشار إلى ان ما نسبته 28% منهن يعملن في مجال الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، وعادة هذه الفئة من الإناث يتعرضن للعنف الرقمي بسبب مواقفهن الحقوقية تجاه قضايا يعبرن عنها على حساباتهن، ولكن أيضا العاملات في القطاعات الاخرى كالمجال الأكاديمي والطبي والهندسي قد يتعرضن للعنف الرقمي بسبب عملهن.

جدول رقم (29) : توزيع العينة حسب سبب توجيه العنف ضدك مع النسبة المئوية:

سبب توجيه العنف	التكرار حجم العينة 177	النسبة المئوية
بسبب طبيعة عملي	36	20%
بسبب ديانتي	3	2%
بسبب لون بشرتي	3	2%
فقط لأني فتاة	113	64%
لا أعرف	5	3%
غير ذلك	17	9%

الارتباطات

الجداول التالية توضح العلاقات التبادلية ما بين من هو الشخص المنتهك والشعور بعد التعرض للانتهاك، لتظهر أنه كلما كان الجاني معروفا وتربطه علاقة بالضحية كلما زاد المشاعر السلبية سوء

الشخص الذي قام بالانتهاك * الشعور بعد التعرض للانتهاك Cross Tabulation

			الشعور بعد التعرض للانتهاك	
			الأرق واضطرابات النوم	الخوف
الشخص الذي قام بالانتهاك	زميل/ة في العمل او الدراسة	Count	4	0
		% within الشخص الذي قام بالانتهاك	44.4%	0.0%
	صديق/ة	Count	5	0
		% within الشخص الذي قام بالانتهاك	71.4%	0.0%
	قريب/ة من العائلة	Count	4	2
		% within الشخص الذي قام بالانتهاك	44.4%	22.2%
	شخص لا أعرفه	Count	36	21
		% within الشخص الذي قام بالانتهاك	28.8%	16.8%
	شخص أعرفه من خلال وسائل التواصل الاجتماعي	Count	17	5
		% within الشخص الذي قام بالانتهاك	40.5%	11.9%
	Total	Count	66	28
		% within الشخص الذي قام بالانتهاك	34.4%	14.6%

الشخص الذي قام بالانتهاك * الشعور بعد التعرض للانتهاك Cross Tabulation

			الشعور بعد التعرض للانتهاك	
			الإعياء واضطرابات الأكل	الاكتئاب
الشخص الذي قام بالانتهاك	زميل/ة في العمل او الدراسة	Count	0	0
		% within الشخص الذي قام بالانتهاك	0.0%	0.0%
	صديق/ة	Count	0	0
		% within الشخص الذي قام بالانتهاك	0.0%	0.0%
	قريب/ة من العائلة	Count	0	1
		% within الشخص الذي قام بالانتهاك	0.0%	11.1%
	شخص لا أعرفه	Count	2	9
		% within الشخص الذي قام بالانتهاك	1.6%	7.2%
	شخص أعرفه من خلال وسائل التواصل الاجتماعي	Count	0	3
		% within الشخص الذي قام بالانتهاك	0.0%	7.1%
	Total	Count	2	13
		% within الشخص الذي قام بالانتهاك	1.0%	6.8%

الشخص الذي قام بالانتهاك * الشعور بعد التعرض للانتهاك Cross Tabulation

			الشعور بعد التعرض للانتهاك	
			العزلة	تجنب وسائل التواصل الاجتماعي
الشخص الذي قام بالانتهاك	زميل/ة في العمل او الدراسة	Count	0	0
		% within الشخص الذي قام بالانتهاك	0.0%	0.0%
	صديق/ة	Count	0	0
		% within الشخص الذي قام بالانتهاك	0.0%	0.0%
	قريب/ة من العائلة	Count	0	0
		% within الشخص الذي قام بالانتهاك	0.0%	0.0%
	شخص لا أعرفه	Count	3	5
		% within الشخص الذي قام بالانتهاك	2.4%	4.0%
	شخص أعرفه من خلال وسائل التواصل الاجتماعي	Count	0	4
		% within الشخص الذي قام بالانتهاك	0.0%	9.5%
	Total	Count	3	9
		% within الشخص الذي قام بالانتهاك	1.6%	4.7%

الشخص الذي قام بالانتهاك * الشعور بعد التعرض للانتهاك Cross Tabulation

			الشعور بعد التعرض للانتهاك	
			لم أشعر بشيء مما ذكر	الغضب
الشخص الذي قام بالانتهاك	زميل/ة في العمل او الدراسة	Count	5	0
		% within الشخص الذي قام بالانتهاك	55.6%	0.0%
	صديق/ة	Count	2	0
		% within الشخص الذي قام بالانتهاك	28.6%	0.0%
	قريب/ة من العائلة	Count	1	0
		% within الشخص الذي قام بالانتهاك	11.1%	0.0%
	شخص لا أعرفه	Count	41	3
		% within الشخص الذي قام بالانتهاك	32.8%	2.4%
	شخص أعرفه من خلال وسائل التواصل الاجتماعي	Count	8	1
		% within الشخص الذي قام بالانتهاك	19.0%	2.4%
	Total	Count	57	4
		% within الشخص الذي قام بالانتهاك	29.7%	2.1%

الشخص الذي قام بالانتهاك * الشعور بعد التعرض للانتهاك Cross Tabulation

			الشعور بعد التعرض للانتهاك	Total
			غير ذلك	
الشخص الذي قام بالانتهاك	زميل/ة في العمل أو الدراسة	Count	0	9
		% within الشخص الذي قام بالانتهاك	0.0%	100.0%
	صديق/ة	Count	0	7
		% within الشخص الذي قام بالانتهاك	0.0%	100.0%
	قريب/ة من العائلة	Count	1	9
		% within الشخص الذي قام بالانتهاك	11.1%	100.0%
	شخص لا أعرفه	Count	5	125
		% within الشخص الذي قام بالانتهاك	4.0%	100.0%
	شخص أعرفه من خلال وسائل التواصل الاجتماعي	Count	4	42
		% within الشخص الذي قام بالانتهاك	9.5%	100.0%
	Total	Count	10	192
		% within الشخص الذي قام بالانتهاك	5.2%	100.0%

كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك * الشخص الذي ألقى اللوم عليك Cross Tabulation

			الشخص الذي ألقى اللوم عليك			
			الأب	الأم	الأخ	الأخت
كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	قمت بالتبليغ عن الحساب على التطبيق نفسه	Count	2	1	1	2
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	2.4%	1.2%	1.2%	2.4%
	توجهت لأقرب جهة أمنية وقدمت شكوى رسمية	Count	0	0	0	0
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
	قمت بالتواصل مع المجرم نفسه وطلبت منه التوقف أو هددته بتقديم شكوى	Count	1	2	1	3
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	5.0%	10.0%	5.0%	15.0%
	أخبرت أمي	Count	0	1	0	0
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	0.0%	16.7%	0.0%	0.0%
	أخبرت أختي	Count	0	1	0	0
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	0.0%	16.7%	0.0%	0.0%
	أخبرت خالي/عمي	Count	1	0	0	0
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	100.0%	0.0%	0.0%	0.0%
	أخبرت اقاربي من الذكور	Count	0	0	0	0
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
	أخبرت أقاربي من الاناث	Count	0	0	0	0
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
	أخبرت أصدقائي	Count	0	0	1	1
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	0.0%	0.0%	10.0%	10.0%
		Count	0	2	0	0

0.0%	0.0%	50.0%	0.0%	% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	لم أقم بأي تصرف بسبب الخوف من العواقب
0 0.0%	0 0.0%	0 0.0%	1 4.3%	Count % within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	لم أقم بأي تصرف لأني لم أجد أن هناك داع
0 0.0%	0 0.0%	0 0.0%	0 0.0%	Count % within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	لم أعر الموضوع أي اهتمام
0 0.0%	0 0.0%	1 14.3%	0 0.0%	Count % within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	لم أعرف ماذا علي أن أتصرف
0 0.0%	0 0.0%	0 0.0%	0 0.0%	Count % within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	توجهت لطلب الدعم النفسي
6 3.1%	3 1.6%	8 4.1%	5 2.6%	Count % within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	Total

كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك * الشخص الذي ألقى اللوم عليك Cross Tabulation

			الشخص الذي ألقى اللوم عليك		
			الخالة/العمة	الأصدقاء	الجهات التى توجهت اليها
كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	قمت بالتبليغ عن الحساب على التطبيق نفسه	Count	0	5	3
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	0.0%	6.0%	3.6%
	توجهت لأقرب جهة أمنية وقدمت شكوى رسمية	Count	0	0	2
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	0.0%	0.0%	25.0%
	قمت بالتواصل مع المجرم نفسه وطلبت منه التوقف أو هددته بتقديم شكوى	Count	0	1	0
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	0.0%	5.0%	0.0%
	أخبرت أمي	Count	0	1	0
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	0.0%	16.7%	0.0%
	أخبرت أختي	Count	0	0	0
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	0.0%	0.0%	0.0%
	أخبرت خالي/عمي	Count	0	0	0
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	0.0%	0.0%	0.0%
	أخبرت اقاربي من الذكور	Count	0	1	0
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	0.0%	33.3%	0.0%
	أخبرت أقاربي من الاناث	Count	0	0	0
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	0.0%	0.0%	0.0%
	أخبرت أصدقائي	Count	1	1	1
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	10.0%	10.0%	10.0%
		Count	0	0	0

	لم أقم بأي تصرف بسبب الخوف من العواقب	% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	0.0%	0.0%	0.0%
	لم أقم بأي تصرف لأني لم أجد أن هناك داع	Count	0	1	1
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	0.0%	4.3%	4.3%
	لم أعر الموضوع أي اهتمام	Count	0	1	0
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	0.0%	5.6%	0.0%
	لم أعرف ماذا علي أن أتصرف	Count	0	1	0
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	0.0%	14.3%	0.0%
	توجهت لطلب الدعم النفسي	Count	0	0	0
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	0.0%	0.0%	0.0%
	Total	Count	1	12	7
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	0.5%	6.2%	3.6%

كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك * الشخص الذي ألقى اللوم عليك Cross Tabulation

			الشخص الذي ألقى اللوم عليك		
			ألقيت اللوم على نفسي	لم يلمني أحد	
كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	قمت بالتبليغ عن الحساب على التطبيق نفسه	Count	17	53	84
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	20.2%	63.1%	100.0%
	توجهت لأقرب جهة أمنية وقدمت شكوى رسمية	Count	2	4	8
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	25.0%	50.0%	100.0%
	قمت بالتواصل مع المجرم نفسه وطلبت منه التوقف أو هددته بتقديم شكوى	Count	4	8	20
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	20.0%	40.0%	100.0%
		Count	0	4	6

أخبرت أمي	within % كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	0.0%	66.7%	100.0%
أخبرت أختي	Count	0	5	6
	within % كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	0.0%	83.3%	100.0%
أخبرت خالي/عمي	Count	0	0	1
	within % كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	0.0%	0.0%	100.0%
أخبرت اقاربي من الذكور	Count	0	2	3
	within % كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	0.0%	66.7%	100.0%
أخبرت أقاربي من الإناث	Count	0	2	2
	within % كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	0.0%	100.0%	100.0%
أخبرت أصدقائي	Count	0	5	10
	within % كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	0.0%	50.0%	100.0%
لم أقم بأي تصرف بسبب الخوف من العواقب	Count	0	2	4
	within % كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	0.0%	50.0%	100.0%
لم أقم بأي تصرف لأني لم أجد أن هناك داع	Count	3	17	23
	within % كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	13.0%	73.9%	100.0%
لم أعر الموضوع أي اهتمام	Count	1	16	18
	within % كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	5.6%	88.9%	100.0%
لم أعرف ماذا علي أن أتصرف	Count	3	2	7
	within % كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	42.9%	28.6%	100.0%
	Count	0	1	1

	توجهت لطلب الدعم النفسي	% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	0.0%	100.0%	100.0%
Total		Count	30	121	193
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	15.5%	62.7%	100.0%

كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك * الشعور بعد التعرض للانتهاك Cross Tabulation

			الشعور بعد التعرض للانتهاك		
			الأرق واضطرابات النوم	الخوف	الإعياء واضطرابات الأكل
كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	قمت بالتبليغ عن الحساب على التطبيق نفسه	Count	28	11	2
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	33.3%	13.1%	2.4%
	توجهت لأقرب جهة أمنية وقدمت شكوى رسمية	Count	6	0	0
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	75.0%	0.0%	0.0%
	قمت بالتواصل مع المجرم نفسه وطلبت منه التوقف أو هددته بتقديم شكوى	Count	10	2	0
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	50.0%	10.0%	0.0%
	أخبرت أمي	Count	2	2	0
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	33.3%	33.3%	0.0%
	أخبرت أختي	Count	1	0	0
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	16.7%	0.0%	0.0%
	أخبرت خالي/عمي	Count	1	0	0
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	100.0%	0.0%	0.0%
	أخبرت اقاربي من الذكور	Count	2	0	0
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	66.7%	0.0%	0.0%

أخبرت أقاربي من الإناث	Count	0	0	0	
	% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	0.0%	0.0%	0.0%	
أخبرت أصدقائي	Count	3	2	0	
	% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	33.3%	22.2%	0.0%	
لم أقم بأي تصرف بسبب الخوف من العواقب	Count	3	1	0	
	% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	75.0%	25.0%	0.0%	
لم أقم بأي تصرف لأني لم أجد أن هناك داع	Count	4	6	0	
	% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	17.4%	26.1%	0.0%	
لم أعر الموضوع أي اهتمام	Count	2	3	0	
	% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	11.1%	16.7%	0.0%	
لم أعرف ماذا علي أن أتصرف	Count	4	1	0	
	% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	57.1%	14.3%	0.0%	
توجهت لطلب الدعم النفسي	Count	0	0	0	
	% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	0.0%	0.0%	0.0%	
Total	Count	66	28	2	
	% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	34.4%	14.6%	1.0%	

كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك * الشعور بعد التعرض للانتهاك Cross Tabulation

			الشعور بعد التعرض للانتهاك		
			الاكتئاب	العزلة	تجنب وسائل التواصل الاجتماعي
كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	قمت بالتبليغ عن الحساب على التطبيق نفسه	Count	5	1	5
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	6.0%	1.2%	6.0%

توجهت لأقرب جهة أمنية وقدمت شكوى رسمية	Count	0	0	0
	% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	0.0%	0.0%	0.0%
قمت بالتواصل مع المجرم نفسه وطلبت منه التوقف أو هددته بتقديم شكوى	Count	2	0	1
	% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	10.0%	0.0%	5.0%
أخبرت أمي	Count	0	0	0
	% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	0.0%	0.0%	0.0%
أخبرت أختي	Count	0	0	2
	% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	0.0%	0.0%	33.3%
أخبرت خالي/عمي	Count	0	0	0
	% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	0.0%	0.0%	0.0%
أخبرت اقاربي من الذكور	Count	1	0	0
	% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	33.3%	0.0%	0.0%
أخبرت أقاربي من الإناث	Count	0	0	0
	% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	0.0%	0.0%	0.0%
أخبرت أصدقائي	Count	1	0	0
	% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	11.1%	0.0%	0.0%
لم أقم بأي تصرف بسبب الخوف من العواقب	Count	0	0	0
	% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	0.0%	0.0%	0.0%
لم أقم بأي تصرف لأني لم أجد أن هناك داع	Count	1	2	1
	% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	4.3%	8.7%	4.3%
لم أعر الموضوع أي اهتمام	Count	1	0	0
	% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	5.6%	0.0%	0.0%
لم أعرف ماذا على أن أتصرف	Count	2	0	0
	% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	28.6%	0.0%	0.0%
توجهت لطلب الدعم النفسي	Count	0	0	0
	% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	0.0%	0.0%	0.0%

Total	Count	13	3	9
	% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	6.8%	1.6%	4.7%

كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك * الشعور بعد التعرض للانتهاك Cross Tabulation

			الشعور بعد التعرض للانتهاك			
			لم أشعر بشيء مما ذكر	الغضب	غير ذلك	
كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	قمت بالتبليغ عن الحساب على التطبيق نفسه	Count	25	3	4	84
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	29.8%	3.6%	4.8%	100.0%
	توجهت لأقرب جهة أمنية وقدمت شكوى رسمية	Count	1	0	1	8
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	12.5%	0.0%	12.5%	100.0%
	قمت بالتواصل مع المجرم نفسه وطلبت منه التوقف أو هددته بتقديم شكوى	Count	5	0	0	20
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	25.0%	0.0%	0.0%	100.0%
	أخبرت أمي	Count	2	0	0	6
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	33.3%	0.0%	0.0%	100.0%
	أخبرت أختي	Count	3	0	0	6
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	50.0%	0.0%	0.0%	100.0%
	أخبرت خالي/عمي	Count	0	0	0	1
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	0.0%	0.0%	0.0%	100.0%
	أخبرت اقاربي من الذكور	Count	0	0	0	3
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	0.0%	0.0%	0.0%	100.0%
	أخبرت أقاربي من الاناث	Count	2	0	0	2
		% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	100.0%	0.0%	0.0%	100.0%

9	2	0	1	Count	أخبرت أصدقائي
100.0%	22.2%	0.0%	11.1%	% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	
4	0	0	0	Count	لم أقم بأي تصرف بسبب الخوف من العواقب
100.0%	0.0%	0.0%	0.0%	% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	
23	2	0	7	Count	لم أقم بأي تصرف لأني لم أجد أن هناك داع
100.0%	8.7%	0.0%	30.4%	% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	
18	1	1	10	Count	لم أعر الموضوع أي اهتمام
100.0%	5.6%	5.6%	55.6%	% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	
7	0	0	0	Count	لم أعرف ماذا علي أن أتصرف
100.0%	0.0%	0.0%	0.0%	% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	
1	0	0	1	Count	توجهت لطلب الدعم النفسي
100.0%	0.0%	0.0%	100.0%	% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	
192	10	4	57	Count	Total
100.0%	5.2%	2.1%	29.7%	% within كيفية التصرف عند التعرض للانتهاك	

العنف الرقمي على الناشطات و الإعلاميات

للوصول لتحليل معمق بشكل أكبر، الآثار الاجتماعية والنفسية للعنف الرقمي على النساء والفتيات في الأردن، تم تخصيص هذا القسم من الدراسة لإلقاء الضوء على ما عاشته ناشطات واعلاميات اردنيات من عنف رقمي، كان سببه الرئيسي طبيعة نشطاطهن الحقوقي او الاعلامي.

تم إجراء مقابلات معمقة مع ثلاث سيدات أردنيات هن : الناشطة الحقوقية هالة عاهد، الناشطة في مجال حقوق ذوي الإعاقة روان بركات، الصحفية المتخصصة في قضايا حقوق الانسان نادين النمري، ليؤكدن جميعهن أن غالبية العنف الرقمي الذي تعرضن له كان بسبب مواقفهن الحقوقية أو العملية.

تقول المحامية هالة عاهد" لقد كان سبب العنف الرقمي الذي تعرضت له بسبب طبيعة عملي، وبسبب القضايا التي أدافع عنها وهي القضايا المجتمعية، وبعض هذه القضايا مثل الحقوق التي تخص قضايا النساء لا تلقى القبول المجتمعي، وحيث انني وبعض المدافعات عن هذه القضايا نستخدم وسائل التواصل الاجتماعي للتعبير عن آراءنا والدفاع عن الحقوق، ونلاحظ ان هناك هجوما من بعض فئات المجتمع علينا بسبب بعض الحملات التي نخوضها، وهناك فئة اخرى من الهجوم المتعلق بالأمور الرسمية وهو يكون من فئات مدفوعة وموجهة من قبل الدولة خصوصا في موضوع حقوق الحريات".

وتكون طبيعة العنف الرقمي الناتج من خلال وسائل التواصل الاجتماعي على شكل شتائم واتهامات وطعن بالشرف وطعن بالسلوك، فضلا عن الاتهامات بقضايا لها علاقة بالتمويل، ويكون هذا العنف من خلال التعليقات العامة على تويتر، "حتى على الفيسبوك ومع انني لا املك حسابا عليه، ولكن عند نقل بعض الأخبار على لساني، تصلني بعض التعليقات بوجود الشتائم والاهانات" تقول عاهد.

بالنسبة للصحفية نادين النمري فتحدثت عن عدة مواقف تعرضت فيها للعنف الرقمي مع تأكيدها انها كانت بسبب طبيعة عملها بالدرجة الأولى، وكذلك بنشاطاتها العامة وافكارها.

تقول النمري " أول حالة من التنمر الرقمي قد وصلني من خلال الايميل وذلك عن خبر قمت بنشره في الصحيفة التي اعمل بها، وكان فحوى الخبر ينص على انه موجود شاغر لوظيفة مدير بالوكالة في صندوق المعونة الوطنية، وصلني العديد من الايميلات من عشيرة المدير بالوكالة القائم تحمل الشتائم والاهانات السوقية، وقمت بابلاغ ادارة الصحيفة التي اعمل بها، وهنا اود التنويه الى فكرة انه مع اننا نعمل في هذا المجال إلا انني لم اكن اعلم ان بإمكاني التقدم بشكوى في ذلك الوقت، ومع أني قمت بابلاغ ادارة الصحيفة الا انني لم اجد اذانا صاغية منهم حتى للتواصل مع ذلك المدير بالوكالة او رد الاعتبار لي، وانا شخصيا لم انزعج من حالات التنمر بشكل عام، وعادة ما كان التنمر بسبب احد التقارير التي انشرها، واحيانا بسبب اللباس، واحيانا بسبب الديانة، ولأنني تشارك هذه المعاناة مع أناس آخرين، لم يكن لها التأثير النفسي أو الاجتماعي على شخصيتي".

وتضيف النمري "أذكر في إحدى المرات أنه كان هناك قضية تتعلق بحقوق النساء، وكنت قد كتبت رأيي في هذا الموضوع، فقام أحد الأشخاص بالدخول الى صفحتي على الفيسبوك واخذ بعض الصور الخاصة من صفحتي وقام بنشرها في تعليق داخل مجموعة عامة واصفا اياي بكلمات سوقية. ومع ذلك لم تمنعني حالات العنف الرقمي

هذه من التوقف عن قول ارائي، مع العلم اني املك حسابين على الفيسبوك أحدهما لحياتي الشخصية الخاصة، والاخر عام لطرح افكاري وعملي وتقاريري الصحفية".

"وهناك موقف آخر حيث كان احد الاخبار على احد المواقع الالكترونية، يخص دائرة الافتاء التي تحرم على العاملين في المطاعم تقديم الطعام خلال فترة الصيام، ومن ضمن التعليقات كان هناك تعليق من أحد الأشخاص بأن دائرة الإفتاء تقوم بعمل فتاوى لا داع لها لأنه لا يوجد عمل اصلا، وبسبب خبرتي الصحفية قمت بالرد على تعليقه بأن هذا الخبر ليس بيانا صحفيا من دائرة الإفتاء، وإنما يكون ردا على سؤال تقدم به أحد الأشخاص بدائرة الإفتاء، وتفاجأت بعد ذلك بصاحب الموقع الالكتروني بأنه قام بتنزيل منشور على الفيسبوك واضعا اسمي واسم عائلتي متهما اياي اني احارب دائرة الافتاء، وتم بعد ذلك اضافة العديد من التعليقات التي تحتوي على الشتائم والاهانات، وتم التواصل مع إدارة صحيفتي لانها كانت على معرفة مع صاحب الموقع الالكتروني، وتم شطب المنشور وازالة التعليقات المسيئة، هذا الموقف جعلني أشعر بالخوف قليلا" تقول النمري.

بالنسبة لروان بركات فقالت " تعرضت للعنف الرقمي في كثير من المرات فيما يخص آرائي وأفكاري وفيما يخص الحريات، ووجهة نظري بالنسبة للطقوس الدينية والعبادات، ففي أحد المرات كنت قد نشرت على صفحتي على الفيسبوك " لماذا نحن المسلمين لا نهتم بالفقراء إلا في شهر رمضان؟" وقد قامت احدى الصفحات بمشاركة هذا المنشور، وقد كان هناك الكثير من التعليقات التي تتهمني بالكفر، وبالتركيز على أني امرأة غير محجبة، وكان هناك الكثير من الإساءة والاهانات، واضطررت الى عمل تخصيص لخصوصية المنشورات على صفحتي واقتصارها على الأصدقاء فقط".

تشير بركات الى تعرضها لمرحلتين من العنف الرقمي، حيث كانت المرحلة الاولى عندما أعلنت نيتها الترشح للانتخابات من خلال منصة تويتر، حيث قام أحد الاشخاص بالتعليق قائلا "انتي لا تصلحي لذلك، انتي مش شايفة حالك؟" في اشارة الى إعاقتها البصرية حيث أنها كفيفة.

تقول روان " قمت بعمل لقطة للشاشة ونشرها على الفيسبوك، لأتفاجأ من حجم التعليقات وخصوصا من النساء التي لم ترَ فيّ سوى إعاقتي، ولم يكلفوا أنفسهم من البحث عني او عن انجازاتي، وأنني قامت بهذه الخطوة من أجل استدراج عواطف الناس".

المرحلة الاخرى من العنف الرقمي الذي تعرضت له روان ترويه بقولها "كنت مشاركة في مناظرة، وقد تم طرح سؤال حول تدريس الثقافة الجنسية في المدارس، وقدمت وجهة نظري كشخص يعمل في قطاع التعليم، و تعرضت لموجة جديدة من العنف الرقمي، ولم تقتصر على الالفاظ النابية ولكن كانت بعض التعليقات الجارحة لشخصيتي مثل: "شو رايك تمثيلنا أفلام؟"، "وربنا كان عارف شو راح تطلعي علشان هيك عاقبك"، وهذا عنف الكتروني مزدوج كشخص من ذوي الإعاقة وكإمرأة.

تعلق روان على هذه الحادثة بالقول "رغم فظاعة ما تعرضت له إلا أنني لم ألجأ الى القانون، لأني أرى أن قانون الجرائم الالكترونية بشكله الحالي مقيد للحريات، ولأني اعتقد ان من علق في البداية علق عن جهل وليس رغبة في التعنيف، وعندما بدأت بعض النساء بالتعنيف كنت أعلم أن الهدف هو الإساءة لي شخصيا ولذلك قمت بتجاهلهن، وكان ردي من خلال التأكيد على أهليتي وكفاءتي في خوض الانتخابات حيث قمت بعمل اللقاءات التلفزيونية وطرح برنامج انتخابي مختلف وقمت بجميع المناظرات، ولا أنكر أن التوتر كان هو أحد نتائج التأثير النفسي لهذا العنف الرقمي، ولا زال للاسف الوسم الخاص بي حتى الان هو ان هذه هي المرأة التي تعرضت للتنمر في فترة الانتخابات، ولم أتوقف عن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ابدا بسبب العنف الرقمي".

الناشطات اتفقن على فكرة أن وسائل التواصل الاجتماعي منحت الجرأة لبعض هؤلاء من مرتكبي العنف الرقمي بالتطاول والشتم من خلف الشاشات، لافتات انهن عندما يقلن نفس الافكار التي يعبرن عنها عبروسائل التواصل الاجتماعي، وتعرضهن للعنف الرقمي، خلال ندوة وجاهية فلن يكون لديهم الجرأة لهذا العنف.

واشرن الى انه قبل دخول أزمة كورونا كانت جميع الندوات وجاهية وكن يقدمن نفس الافكار والدفاع عن الحقوق، ولكنهن لم يتعرضن ابدا لهذه الشتائم، مع انه قد يكون هناك بعض الاعتراضات والنقاشات وابداء الاراء الاخرى بشكل محترم ولائق.

وعن الأثر النفسي والاجتماعي بعد التعرض للعنف الرقمي، تقول عاهد بأنها لا تنكر وجود أضرار بسبب هذه التعليقات والاتهامات، ولكن بسبب تعودها على خوض هذه القضايا المتعلقة بالحقوق اصبحت املك الصلابة النفسية لمواجهتها، "بالتأكيد يوجد اثار نفسية ولكن ليس لدرجة تمنعني من الاستمرار في الكتابة والدفاع عن هذه القضايا، وقد اصبحت اتجنب متابعة التعليقات على الاخبار التي يتم مشاركتها على اسمي كي لا أزعج نفسي، مع العلم انني في بداية استخدامي لوسائل التواصل الاجتماعي كنت اتابع التعليقات وأخوض في النقاش مع بعض المتابعين والمعلقين، ولكن بسبب ندرة وجود من يقوم بالتعليق حسب مبادىء الحوار، فقد أصبحت اتجنبهم"..

أما من الناحية الاجتماعية تروي عاهد موقفين كان لهما تأثير كبير، "وكما ذكرت سابقا فأنا لا اتواجد على الفيسبوك حيث ان اغلب الأقارب لديهم حسابات هناك، وفي أحد المواقف تعرضت لشتم وقام ابني الصغير بالرد على ذلك المعلق وشتمه، فأخبرته أنه لا يجوز له ذلك، واضطررت الى عمل حظر لابني الصغير على منصة تويتر، كي لا يشاهد ما أتعرض له من عنف. وموقف آخر عندما قتلت طفلة وكان القاتل هو حدث، وعندما أبديت رأيي في أحد اللقاءات بأن هذا الحدث يجب ان لا يتم إعدامه بل محاولة فهم سبب وصوله لهذه الحالة، وبسبب شعبية الرأي في هذه القضية تعرضت للسب و الاهانات والتهديد والكلام البذيء من دول عربية ايضا وليس فقط من الاردن، واصبح الناس يتصلون باهلي عن سبب رأيي في القضية وان المعلقين يكيلون الشتائم والتهديدات لي ولاولادي، وكان والدي في هذه الفترة على تواصل دائم معي بسبب خوفه علي من التهديدات، وهذا الموقف ازعجني جدا بحيث ان والدي اللذين لا يملكان حسابات التواصل الاجتماعي تعرضوا للإيذاء النفسي والقلق والخوف بسبب آرائي"..

وعن الحل لهذا النوع من العنف توضح هالة بأنها على الرغم من أنها مؤمنة بأن القانون اداة من ادوات التغيير الاجتماعي إلا أنها تعتقد أن ما نحتاجه هو وجود الأخلاق في البداية، والتنشئة عليها حتى يظهر تأثير هذه الأخلاق على منصات التواصل الاجتماعي، ولذلك يجب ان يكون هناك ثقافة احترام الاخرين واحترام ارائهم، بدلا من اللجوء للقانون خصوصا قانون الجرائم الإلكترونية والذي يساء استخدامه في بعض الحالات وبالتالي لا اريد استخدام قانون انتقد وجوده.

"وبالعكس اريد تشجيع من قام بشتمي بان يفهم الاراء والافكار وان يعتذر عن شتمه لي وهذا كاف بالنسبة لي، مع العلم ان الكثير من الحسابات التي كانت تهاجمني في البداية هي حسابات تابعة لجهة أمنية، وبعدها يتجرأ الآخرين على المهاجمة، ولذلك اؤكد على اهمية التربية على مفاهيم حقوق الانسان وكيفية استخدام الإنترنت وتجنب الإساءة للآخرين وتوعية الناس بوجود قانون لمثل هذا العنف الرقمي" تقول عاهد..

بالنسبة لنادين النمري، لم تفكر أبدا باللجوء إلى قانون الجرائم الالكترونية، و عادة ما تتجنب الاطلاع على التعليقات "أو أقرأها وانا اضحك، وبالتالي اعتقد ان المشكلة في العنف الرقمي هي مشكلة أخلاقية، فأغلب حالات التنمر التي حدثت معي، كانت من خلال النخب وشخصيات تتحدث باستمرار عن حرية الرأي والتعبير، فكيف نتوقع التصرف من الناس العاديين الذين لا يعرفون أساسيات ومبادئ استخدام وسائل التواصل الاجتماعي".

وتعلق عاهد على هذه النقطة بالقول " من المؤسف ان يكون بعض الزملاء والمطالبين بالحقوق والحريات هم من يطلبوا منك التوقف، او ان لا تتحدثي في هذه النقاط، وفي احدى المقابلات كان ابني الصغير يرجوني أن لا يظهر على التلفاز وان لا اتحدث عن هذه القضية أو تلك حتى لا تتعرض للتنمر والتعليقات البذيئة، وهذا يعتبر امتداد للأثر النفسي الذي يرافق العنف الرقمي من خلال الضغط من قبل الأهل والمقربين من أجل التخلي عن الأفكار والدفاع عن الحريات، ولكن ذلك لم يمنعني من الاستمرار في طرح آرائي وأفكاري".

بالنسبة لروان بركات ترى أن من احد الحلول لمواجهة العنف الرقمي تقول روان بأنها تعمل حاليا في مجال تعليم وتمكين وتدريب المعلمين وتوفير محتويات للاطفال تحث على القيم والأخلاق، وتعتقد ان الحل يكمن في رفع الوعي قبل القانون، واحترام الرأي الآخر، وكيفية التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي، وللأسف نلاحظ يوميا الكم الهائل من النكات التي تعنف النساء والتي يتم مشاركتها على وسائل التواصل الاجتماعي من النساء والرجال.

بالنسبة لسؤال حول تغير نسبة العنف في السنوات الأخيرة بسبب بعض النشاطات التي تقوم بها بعض المنظمات التي تحاول رفع نسبة الوعي وكيفية التصرف في حال التعرض لمثل هذا العنف، تقول روان أنه وللأسف فإن العنف الرقمي يزداد اكثر كل يوم.

وتقول هالة في هذا الخصوص، انه ومع الاحترام لكافة الجهود التي تبذلها بعض المنظمات والهيئات في موضوع التنمر الرقمي، فمن المبكر الحديث عن أثر كبير ملموس حاليا، مع التنويه الى حجم العنف الذي تتعرض له المدافعات عن الحقوق و الرافضات للعنف الرقمي، فضلا عن حجم الفظاظة في التعليقات من بعض الأفراد، ولذلك فإن جميع الحملات السابقة للقضاء على العنف ضد المرأة بشكل عام لم تنجح، في العنف ضد المرأة موجود في أماكن العمل وفي الشارع واخيرا على منصات التواصل الاجتماعي، ولذلك اعتقد انه من المهم توفير حماية الخصوصية للحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي وذلك للتخفيف من حجم العنف الرقمي.

وتتفق نادين مع الجميع في ازدياد عدد حالات العنف الرقمي، واننا بحاجة الى برامج توعية غي الحماية من العنف الالكتروني، وبرامج لمعرفة تبعات هذا العنف الرقمي وأن ما يكتب على وسائل التواصل الاجتماعي يجب ان يكون على نفس الدرجة من المصداقية وطريقة الحوار في حال كان التعليق وجها لوجه.

التوصيات

- تكثيف برامج ودورات التوعية بالسلامة الرقمية، وتحسين جودتها لضمان تحقيق استفادة أكبر منها، خاصة تلك الموجهة للنساء والفتيات.
- اعداد دراسات معمقة تلقي الضوء بشكل أكبر على الأبعاد القانونية والاجتماعية والنفسية للعنف الرقمي في الأردن خاصة الموجه ضد النساء والفتيات.
- المطالبة بتضمين المناهج الدراسية في الأردن، سواء لطلبة المرحلة الاعدادية او الثانوية او الجامعية، وحدات دراسية أو مساقات تتناول السلامة الرقمية.
- توفير الدعم النفسي والقانوني لضحايا العنف الرقمي، من خلال توفير المزيد من الدعم للجهات القليلة التي تقدم مثل هذا النوع من الخدمات.
- تنفيذ حملات إعلامية على مدى واسع تعرّف بمخاطر العنف الرقميواثاره السلبية وتوفر مواد اعلامية تشرح كيفية الحماية منه.
- بناء شبكة وطنية، تضم كافة الجهات المعنية في هذا الملف، هدفها الأساسي التعاون للحد من العنف الرقمي.